

تضارب مصالح صارخ... رئيس مجلس الإدارة هو المصفي!!

المهمة تقتضي الحيادية فكيف يكون المصفي ممثلاً لكبار المساهمين؟

كيف يكون المصفي حيادياً وعادلاً وله مصالح مباشرة وغير مباشرة؟

له البدء بأعمال جديدة لا تقتضيها التصفية.

- تجمع الآراء القانونية أنه بعد تعيين المصفي وإشهار القرار، يمارس صلاحيات المصفي، وليس صلاحيات رئيس مجلس الإدارة.
- للمصفي واجبات وصلاحيات مستقلة، منها تمثيل الشركة وسداد ديونها وتصفية أموالها، بينما يتعين على مجلس الإدارة تسليم حساباته ودفائره ومستنداته وأموال الشركة للمصفي... حيث تعكس تلك الآلية أن الفصل أفضل، وأن تعيين مصفي من خارج مجلس الإدارة يكون أكثر حيادية.
- وبالتالي فما سبق يجعل الجمع بين الصفتين أثناء ممارسة أعمال التصفية أمراً يحتاج إلى ضبط دقيق من الناحية القانونية والعملية.

أو بناءً على عقد الشركة الأساسي، لكن غالبية الشركات تُغفل وضع بند يخص تعيين المصفي في حالات التصفية.

وفقاً للأحكام والضوابط القانونية للتصفية:

- يُعتبر المصفي الشخص المسؤول عن إدارة الشركة خلال مرحلة التصفية، وهو يحل فعلياً محل مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الذين تنتهي سلطتهم العادية في الإدارة، وبالتالي لا يجوز قانونياً بقاء مجلس الإدارة في ظل وجود مصفي، ولا يجوز الجمع بين الصفتين فتكون الصلاحيات قائمة للمجلس وللمصفي، حيث أن ذلك يعتبر مخالف وقمة التضارب.
- تقتصر صلاحيات المصفي سواء كان رئيس مجلس الإدارة أو من خارجه على أعمال التصفية فقط، مثل جرد الأصول، تحصيل الحقوق، وسداد الديون، ولا يجوز

تفتح «الاقتصادية» ملف مهم يحتاج معالجة قانونية صريحة وواضحة وحاسمة للمصلحة العامة ولمصلحة قاعدة واسعة من صغار المساهمين، نظراً لتضارب المصالح في ملف تعيين رئيس مجلس الإدارة في دور المصفي للشركات المساهمة، خصوصاً وأنها تحوي حقوق للمساهمين بمئات الملايين، والتي تُصبح في خطر عندما يكون المصفي هو رئيس مجلس الإدارة، والخطورة الأكبر عندما يكون محسوب أساساً على شريحة من كبار الملاك ومدعوم ومعين من طرفهم، فتبرز هنا مكان الخطورة وبوادر غياب الحيادية والعدالة بين جميع المساهمين.

بداية يجوز قانوناً أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه مصفياً للشركة، بشرط أن يتم تعيينه وفقاً للأصول المقررة، كأن يصدر بذلك قرار من الجمعية العامة أو الشركاء،

نقاط جوهرية تحتاج وضع اليد عليها:



في خضم المراجعة الشاملة لتصحيح الكثير من النقاط يجب شمول الشركات المشطوبة أو التي تحت التصفية برقابة أكثر عمقاً وأكثر قرباً وأكثر شدة من التي في مقصورة الإدارج، فالشفافية التي تخضع لها في حد ذاتها رقابة، بينما التي خارج السوق لا تعترف أساساً بالشفافية ولا يعرفون لها طريق.



البعض يسيطرون على شركات تحت التصفية منذ سنوات طويلة، ولا تقدم، فهل هناك مميزات ومكافآت ورواتب يتم منحها وبالتالي يتم تمديد آجال التصفية؟



ملف الشركات المساهمة المشطوبة يجب أن يخضع لرقابة دقيقة ولصيقة أكثر من الشركات المدرجة، حيث أن غير المدرجة تنخفض درجات التغطية الرقابية المفروضة عليها بسبب الخروج من السوق، وهناك خلل في تكافؤ القوة بين صغار المساهمين والأفراد ومجالس مسيطرة تتصرف في حقوق المساهمين بالملايين، في الوقت الذي تكون فيه الشركة بعيدة عن أعين المساهمين، وتتراجم المعلومات المنتظمة وتغيب الإفصاحات وتشيع حالة من التجهيل.

مطالب بمراجعة كافة حالات المصفيين القائمين حالياً، خصوصاً وأن هناك نماذج أمينة وناجحة وحققت إنجازات على أرض الواقع، ونماذج من خلال تأخيرها الكبير والمبالغ فيه ربما تكون غير حيادية ولا تتسم بمهنتها بالأمانة أو العدالة.

تصفية المصفيين

تعاملات الأطراف ذات الصلة... تحت الرماد تختبئ جمرات!!

هل يمكن أن يمنح طرف ذو صلة الشركة المساهمة المدرجة فرصة للربح على حسابه؟



تعاملات مشروعة ومباحة... لكن ينقصها الشفافية المطلقة

لماذا يتم الترخيص من العمومية ولا تعرض عليها التفاصيل لاحقاً؟

من الملفات النارية الخاملة والكامنة والراكدة تحت الرماد، ملف تعاملات الأطراف ذات الصلة، خصوصاً تعاملات «البوابات الخلفية» والتي تكون قيمتها بالملايين!! تلك التعاملات هي من القنوات التي تحتاج إلى تشدد في كشف تفاصيلها، فعلى سبيل المثال يقول قانوني مخضرم أنه مثلاً يتم تطبيق معايير الحوكمة والشفافية على مكافآت مجلس الإدارة والأجهزة التنفيذية، يجب الكشف عن تعاملات الأطراف ذات الصلة والشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة والشخص الواحد والكيانات العائلية، التي تقوم بتنفيذ مهام وأنشطة وتوقع عقود مباشرة أو غير مباشرة مع الشركات المساهمة، في تنفيج واضح لطرف دون منافسة علنية أو استقدام عروض والمفاضلة بينها لاختيار الأفضل فنياً ومالياً للشركة.

مثلاً تكون هناك تفصيلات في مكافآت مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي، ما لذي يمنع أو يحول دون تفصيل تعاملات الأطراف ذات الصلة وتعريف تلك الجهات؟ أيضاً ما الذي يحول دون ذكر تعاملات الأطراف ذات الصلة للجمعية العمومية، والكشف عن الشركات التي قامت بأعمال وعمليات وتصنف كطرف ذو صلة، ويتم ذكر قيمة وحجم الأعمال؟

ثمة ملاحظات ويقين لدى بعض المراقبين مفادها أن تعاملات الأطراف ذات الصلة هي تعاملات تصب في اتجاه واحد، بمعنى أدق أن الطرف ذو الصلة هو المستفيد الأكبر. ليس كل تعامل مباح ومشروع، خصوصاً عندما تتم مماسته من دون ضوابط وشفافية وموضوعية وعدالة،

وإجراءات ضامنة لحقوق المساهمين.

التعاملات المطلقة خارج المسائلة يمكن أن تتم في شركات خارجية غير مساهمة وشخصية 100%، لكن طالما الشركة مدرجة ويوجد بها مساهمون، فالشفافية يجب أن تكون إلى أعماق درجة ممكنة.

ليس مباحاً أو مشروعاً أن يحصل كل من يملك 10% أو حتى 25% على حق إسناد أعمال ومشاريع وأنشطة لشركات شخصية، فيكون نفس الشخص هو الخصم والحكم.

هل ستكون هناك حيادية وعدالة لصالح الشركة المساهمة التي تحوي مئات المساهمين، أم ستكون «الكفة» لصالح الشركة الشخصية التي تصل مباشرة إلى «جيب» الطرف ذو الصلة.

الجانب الأكثر أهمية هو ألا يكون بند تعاملات الأطراف ذات الصلة المعروض على جدول الجمعية العمومية بند «هلامي» عام، من دون أي أرقام أو تفاصيل أو ذكر للأطراف، مع تحديد المكاسب والإيرادات لصالح الشركة والطرف الآخر.

ومن التساؤلات المفتوحة التي تبحث عن إجابة:

1. هل أي طرف ذو صلة يمكن أن يمنح الشركة المساهمة المدرجة فرصة للربح على حسابه أو حساب شركاتها؟
2. لماذا دائماً الأغلبية في تعاملات الأطراف ذات الصلة تكون لصالح «الطرف ذو الصلة» وليست لصالح الشركة، خصوصاً عندما يكون هناك ربح أو منافع

وعوائد؟

3. لماذا يتم الحصول على موافقة الجمعية العمومية على الترخيص للتعاملات مع الأطراف ذات الصلة فقط ، ولا يتم عرض تفاصيل تلك التعاملات؟ هل تسمح القوانين بالموافقات الغامضة بالتريخيص فقط دون عرض التفاصيل والنتائج؟

4. هل توجد تعاملات مع أطراف ذات صلة غير معلنة ومن دون موافقات مسبقة؟

**ماهي
تعاملات الأطراف
ذات الصلة؟**

تعاملات الأطراف ذات الصلة (Related-Party Transactions) هي المعاملات التجارية أو المالية التي تتم بين الشركة وأي أطراف مرتبطة بها، مثل أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، كبار المساهمين، أو الشركات التابعة والشقيقة.

شماعة الأسباب الشخصية في الشركات المدرجة تحتاج وقفة توقيت الاستقالات يثير الاستفسارات والتساؤلات

مدح وثناء

مجلس الإدارة هل
يكفي كبراءة ذمة
أم هو لزوم لما لا
يلزم؟

بعض

القيادات تفضل
«النزول» مبكرا
قبل أن يتسع
الثقب

الاستقالة

حق وخيار
مكفول... لكن
حقوق المساهمين
أيضا مسؤولية

هل يمكن فرض نموذج يتمثل في تقديم القيادات المُستقيلة تقرير للجهات الرقابية؟



يجب وضع آلية لكشف الأسباب الحقيقية والقيام بعمليات تفتيش وتدقيق عميق على حالات الاستقالات

قبل سنوات عديدة برز خلاف عميق بين أحد أبرز وأهم الرؤساء التنفيذيين ومالك رئيسي في كيان تشغيلي ضخم، وتعقد الخلاف وكان معلوماً للجميع أن أيام التوافق طويت وأن المالك الرئيسي أعطى إشارة الخروج للرئيس التنفيذي فتقدم باستقالته.

وعندما تم الإعلان عن الاستقالة لم يتم الإعلان عن الأسباب الحقيقية للخلاف!

في كثير من الملفات يكون للقانونيين دور مؤثر وعميق في صياغة المصطلحات وترك الأسباب الحقيقية وراء الاستقالات "عائمة" وعلى المشاع، ويتم استخدام لغة مرنة وسهلة و«ناعمة» تُعطي إحاء بأن الأوضاع «سهود - مهود» كأن يتم ذكر على سبيل المثال لا الحصر» أن مجلس الإدارة يقدر ويثمن العطاء والجهود الدؤوبة والحرص والأمانة والنزاهة للقيادي المستقيل»، وذلك في تعاون ودي أو توافق على أن يكون الخروج آمناً للطرفين، الأطراف المسيطرة والمالكة والطرف المستقيل.

ما بين تعدد الأسباب بين «المستقيل والأطراف التي دفعته للاستقالة أو أسبابها»، هناك شرائح من الأقليات والمستثمرين الأفراد لهم حق في الاطلاع على كل التفاصيل والمعلومات كونها مؤثرة، حيث أن العدالة تقتضي أن يكون جميع المساهمين سواسية في الوقوف على المعلومات.

من أبرز نتائج «حرب المعلومة» والحصول عليها مبكراً، هو الاستفادة منها قبل الغير، وكثير من المعلومات لها تأثير كبير على القرار الاستثماري، سواء بالدخول وبناء مركز أو الخروج والتسييل على حساب الغير. وتوجد سابقة في الاستفادة من معلومات مسبقة قد أثبتتها الجهات الرقابية في عملية بيع أسهم إحدى شركات الأغذية التي تم توقيفها ثم شطبها، حيث باعت جهة أكثر من 5%، وتم تقديم بلاغ للنيابة موثق من الجهة الرقابية بعد أن تأكدت من شبهة استفادة معلومات مسبقة.

من واقع الممارسات التي يشهدها السوق يومياً، ومن نتائج فرز الإفصاحات وتشابه المبررات بين قاعدة كبيرة يجب التوقف أمام تلك الظواهر.

هل جميع الاستقالات التي يشهدها السوق تكون لأسباب شخصية، وجميعها غير مبررة أو مسببة؟

حتى لا تتحول «الأسباب الشخصية» إلى شماعة «مطاطة»، مثل «الخطأ المطبعي» أو «سقط سهواً»، يجب استحداث نموذج بصيغة تعهد بالمسؤولية، يوقعه كل مسؤول من الوظائف واجبة التسجيل والقيادية، حيث أن مثل هذا الخروج المسؤول سيكون له دور في حماية الحقوق وكشف بعض المخالفات أو الملاحظات إن وجدت.

من اشترى أسهم السهلي في «الساحل»؟

في المرحلة الراهنة الملكيات مجزئة تحت مستوى 5%، هل في قادم الأيام يتم ترتيب الأوراق من جديد وظهور ملكية في توقيت مناسب لأسباب تكتيكية، بعد هدوء سخونة الأجواء التي رافقت العمومية الأخيرة؟ الأيام المقبلة ستكشف العديد من الترتيبات بأسماء مختلفة وكيانات أخرى، خصوصاً وأن الكمية القائمة حالياً باسم «وطنية دق» على حافة الاستحواذ الإلزامي ومن الصعب تخيلها وتحمل عرض استحواذ بأعباء مالية.

15.5% ولم يظهر بديلاً في قائمة الإفصاح. مصادر متابعة أوضحت أن شركتين استثماريتين من كبار شركات إدارة الأصول كانت تمارس الشراء، والشركتين لهما علاقات وتعاملات مع أحد الأقطاب الاستثمارية المعروف عنها تقديم الدعم غير المباشر في كل المطبات والمنحنيات التي يواجهها كبار الملاك في المجموعة الوليدة التي تعتبر في طور التكوين اعتباراً من عمومية «الألمانية».

بعد مرور 5 أيام عمل والمحددة قانونياً في اللائحة التنفيذية للقانون 7 لعام 2010، التي تلزم من تتحقق له مصلحة 5% بالإفصاح، وعدم ظهور مستثمر جديد حتى الآن في قائمة كبار الملاك لشركة «الساحل»، يمكن الإشارة إلى أن المهتم الرئيسي بشراء كميات كبيرة من الأسهم التي تم تداولها يرغب في عدم الظهور في قوائم الإفصاح. وفقاً للإعلان الرسمي عن المالك الرئيسي في الشركة عبداللطيف السهلي، فقد تخرج من

مطلوب حسم الملف حماية لصغار المستثمرين التأجيل زاد عن الحد!!

ملف زيادة رأسمال شركة خاسرة، زادت فيه الإجراءات والأعذار والتسويف والتأجيل عن الحد، وصغار المستثمرين هم المتضررون دائماً. الملف يحتاج حسم من الجهات المعنية في ظل تأجيل X تأجيل X تأجيل.

شركة استثمار تنتفض للمحافظة على مساهمة الهيئة في صندوقها الاستثماري

المستفيدة من المشاريع، وبالتالي يزدهر نشاط السوق المالي. هدف الشركة المحافظة على استثمارية مساهمة هيئة الاستثمار، حيث أنها تمثل شقين مهمين، الأول معنوي يعكس الثقة في الشركة، والثاني كتلة المساهمة النقدية التي تتميز بالاستقرار من عميل واحد مؤسسي.

شركة استثمار لديها صندوق تشارك فيه هيئة الاستثمار منذ سنوات، وتسعى الشركة حالياً لتحقيق نهضة كبيرة في قطاع إدارة الأصول، وإعادة إحياء نشاط إدارة الأصول والثروات، وتطوير القطاع لمواكبة الطفرة المرتقبة على مستوى الاقتصاد الكويتي، والذي يتواكب مع النشاط التنموي، وهو ما ينعكس على نشاط الشركات والقطاعات

من هو المستثمر الأجنبي؟

من هو المستثمر الأجنبي؟ ... طالما أبدى المستثمر رغبته بالتملك والشركة وافقت، لماذا يظل اسم الجهة سرياً ومجهولاً؟ مع أن الأساس أن يكون المستثمر الأجنبي محل فخر لمبادرته واختياره شركة محددة وتفضيلها عن شركات أخرى في القطاع. هل هو مستثمر فرد أم مؤسسي؟ المعلومات مؤثرة ويجب أن تحرص جميع الشركات المدرجة على الوضوح عندما تقدم إفصاح.

على جميع المستثمرين مراجعة إدخال أوامر التداول من جديد

لماذا لم تقم جميع الشركات بإعلان جميع المستثمرين مع الإعلان الرئيسي الأساسي عن إلغاء الأوامر، بأنه سيتم إلغاء الأوامر وسيكون متاحاً إعادة إدخالها في توقيت محدد، مثلما أبلغت بعض الشركات عملائها؟ مطلوب أن يتم تقديم المعلومة واضحة وشاملة وللجميع من المصدر الأساسي.

بعد نهاية جلسة الخميس الماضي تم إلغاء جميع الأوامر القائمة في نظام التداول، وذلك تمهيداً لتطبيق عمولات التداول الجديدة. لكن في هذا الملف هناك شركات وساطة أخطرت عملائها أنه يمكن للعملاء إعادة إدخال الأوامر مرة أخرى بعد الساعة الرابعة والنصف مساءً.

توكيلات اللحظات الأخيرة

في اللحظات الأخيرة، عرض أحد المساهمين على أحد التحالفات المتنافسة على الشركة «الألمانية» منحهم توكيل بكمية مليون سهم. وقال مصدر مقرب من التحالف أنه ثمن تلك المبادرة للمساهم والثقة باختياره وتوكيله ومنحه الأسهم، وأكد له أنه لا يحتاج هذه الأسهم، في إشارة إلى أن الأوضاع كانت محسومة والكمية لن تؤثر كثيراً، خصوصاً في التوقيت الأخير.

خلية عمل المقاصة

خلال عمومية الشركة الكويتية الألمانية القابضة كانت هناك خلية عمل من الشركة الكويتية للمقاصة بكامل عتادهم التكنولوجي، حيث كان هناك فريق من الكفاءات، وكانت لهم بصمة إيجابية في سرعة تجميع النصاب وتوزيع البطاقات واحتساب نتيجة الانتخاب.

تنظيف شامل في مجموعة استثمارية يبدأ من قمة السلم التنفيذي

مرحلة ترتيب أوراق وإحياء الأصول الجيدة والتخارج من الأصول المسمومة والمتعثرة

خارطة طريق جديدة بمثابة إرساء أسس لمجموعة تنافسية قادمة بفكر جديد

هناك دعم على كل المستويات وصلاحيات واسعة والبدايات مبشرة، والمكتوب يقرأ من عنوانه، إن خيراً فخير، وإن عبثاً فشر. هذا الواقع يذكر بعض المخضرمين بقصة الديناصور المصرفي الذي انتهت قصته ومسيرته على يد جيل الشباب.

بدأ يضع يده على مقاليد القيادة، ورويداً رويداً يفتح الملفات، ملف ملف، ونفض الغبار قادم بالدور. القيادة الجديدة طموحة وقادمة لتحقيق إنجازات وبناء كيان حقيقي يركز على أصول تشغيلية وليس «تدوير زوايا فحسب».

رئيس تنفيذي يعيش هذه الأيام مرحلة من الخوف والقلق العميق، حيث أنه طوال تاريخه كان يقود المقود بتفرد ودون مسائلة، وهو يتمتع بقدرات عالية على تبويب الميزانيات وتفخيخ الأرقام وإظهار حقائق وإغفال أخرى. مصدر القلق من الجيل الصاعد الواعد الذي

صندوق الأسرار:

7 أبدى كثير من المستثمرين الأفراد انزعاجهم من دخول مضارب معروف بأنه لعوب وغير موثوق في إحدى الشركات. هكذا دائماً، «جيس الفحم» تقترب منه أو تطيح عليه النتيجة واحدة.

8 «هالك» البورصة أو «الرجل الأخضر» يدورون عليه، ما أحد يدل دربه بعد ما تم (....)، تارة يقول مسافر وتارة يقول «بعافية شوي» وتارة يقولون «استراحة محارب»، هذولا مو ثقة، ومن يثق بالسراب يتحمل مسؤوليته، هؤلاء يستخدمون الغير كمحرقة لمصالحهم الخاصة، فالحذر ثم الحذر ثم الحذر، السوق واضح، والأرقام معلنة، ومجالس الإدارات على «وضوح النقا» منشورة الأسماء، فطب وتخير الصادق الأمين والأصيل وذات الأصول التشغيلية الراسخة.

9 أين الصفقات الخاصة التي اختفت فجأة، الأسعار حالياً مناسبة وأقل من السابق!... التراجع له علاقة بالمتابعة والاستدعاء وتدقيق الملف.

10 عضوين مجلس إدارة استقالا قبل أسابيع للضغط، ومن المتوقع عودتهم في التشكيل الجديد. خبرة ودراية بملفات الشركة وثقة وعلاقات وطيدة.

11 مستثمر مليئ وجاهز لحسم الصفقة العقارية الكبرى، لكن «شرباكة العقار» بين الأطراف «الدائن والمدين» وشهادة الأوصاف وبعض الإجراءات الأخرى لم يتم حسمها حتى الآن... المشتري ليس له أي علاقة بالإجراءات، الرغبة موجودة والسيولة جاهزة.

الرفيع، أوقف أحد المشاكسين المعروفين بكثرة اللغو والغي والرغي في النقاشات خلال الجمعيات العمومية وألقمه حجراً فصمت.



خارج الصندوق !!

عض اليد التي تساعدكم بالمجان ودون مقابل ليس من المروءة والحصافة. طالما تسبحون على الملايين، وتبخلون برسوم طفيفة للخدمة، فكونوا أوادم وأوفياء، ولا تسبّروا خلف قصير النظر ومن يورطكم ويخرب العلاقات الطيبة.

1 كل عملية دعم لوجيستي من القطب الاستثماري في الصراعات لها أفرادها ورجالها المختلفين، فلا ثوابت في الوجوه. في العمومية الأخيرة كانت الأسماء والوجوه مختلفة، فيما الوجوه المعروفة والمألوفة لم تكن موجودة ... واختفت عن المشهد.

2 يتقلب على الأدوار والمناصب، ويمنح نفسه 10000 شهرياً، هذا في ظل التعثر ووقوف الكيان على حافة الإفلاس... أمثل هذا المستفيد يرتجى منه خيراً؟ أو أن يتقدم خطوة نحو طي الملف الذي بين يديه!؟.

3 مجموعة تسيطر على شركتين مشطوبتين من الإدراج، من غير المفهوم أبداً بقاء هذه الشركات على وضعها السلبي من دون هيكلة وتنظيف وإعادةتهم للإدراج، أو ترتيب أوضاع هذه الشركات وتشغيلها ومنح المساهمين عوائد. في أي قانون أو وفق أي أخلاق تسلمون الشركة لأحدهم يتحكم فيهما، ويغرف منهما أتعاب ورواتب، والأفراد ينتظرون سنوات.

4 قدم ممثل إحدى العائلات التجارية العريقة تحفظ مكتوب في الجمعية العمومية الأخيرة، ما عدا ذلك تمت الموافقات بمرونة.

5 3 محامين و5 أمن وحراسة عبارة عن قائد ميداني و4 للمهام حسب التعليمات على بند واحد، وحضور صفر من المساهمين الأفراد.

6 رئيس مجلس إدارة معروف بهدوئه وخلقه

THE LAST BARKER

COMPLIANCE
BEHAVIORAL SYNC ☒

FUNDING ROUTE
ACCOUNT 000.000.000.00
TRANSFER 000.000.000.00
006.000.000.00
000.000.000.00
APPROVED

FAKE!
DIVIDE!
DISTRACT!

POLLS

NARRATIVE CONTROL

OUTRAGE ALGORITHM
v2.1

POWER • ATTENTION • VALIDATION

O O O O O O O O O O

سلسلة: «ميزانيتك لا تكذب.. لكنها لا تقول كل الحقيقة»

استثمارك العقاري.. تشغيل أم استثمار؟

إعداد - د. علي عويد رخيص

مراقب حسابات 72 أ - مكتب الواحة لتدقيق الحسابات - عضو Nexia - إنجلترا
رئيس لجنة المراقبين القانونيين بجمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية



عمارة بـ 5 مليون.. هل هي أصل تشغيلي؟
شركة أو مؤسسة تملك مجمع تجاري قيمته 5 مليون دينار.
في الميزانية مصنف: «ممتلكات ومعدات»
الإهلاك السنوي: 2% = 100 ألف دينار تذهب مصروف
القيمة في الميزانية بعد 10 سنوات: 4 مليون
لو نفس العمارة مصنفة «استثمار عقاري» بالقيمة العادلة:
الإهلاك: صفر
القيمة السوقية بعد 10 سنوات: 7 مليون
الربح غير المحقق: 2 مليون في قائمة الدخل الشامل
نفس العمارة، نفس السوق، نفس الإيجار
لكن التصنيف المحاسبي يحول الشركة أو المؤسسة من رابحة إلى
خاسرة على الورق!

اطلب تقريرين قبل نهاية 2026:
التقرير 1: جرد عقاري
جدول بكل عقار: المساحة، الاستخدام، الإيجار
السنوي، التصنيف الحالي، التصنيف الصحيح حسب
IAS 40
التقرير 2: تقييم أولي بالقيمة العادلة
كلف مقيم معتمد واحد. ستكتشف أن حقوق ملكية
لشركتك أو مؤسستك أكثر بـ 50%-30 مما هو
معروض.
القرار:
1. إعادة تصنيف فورية لكل العقارات المؤجرة إلى
IAS 40
2. اعتماد نموذج القيمة العادلة من 2026 استعداداً
لـ 2027
3. الإفصاح في الميزانية: «تملك الشركة او المؤسسة
ثروة عقارية بالقيمة العادلة X مليون»
الخاتمة
أكبر ظلم للمساهم ليس أن تسرق الشركة أو المؤسسة
أكبر ظلم أن تكون شركتك أو مؤسستك تملك 10
مليون عقارات، وتظهر في الميزانية 6 مليون فقط
بسبب تصنيف خاطئ.
الميزانية القوية لا تخاف من القيمة العادلة.
الميزانية الضعيفة هي التي تختبئ خلف التكلفة
والإهلاك

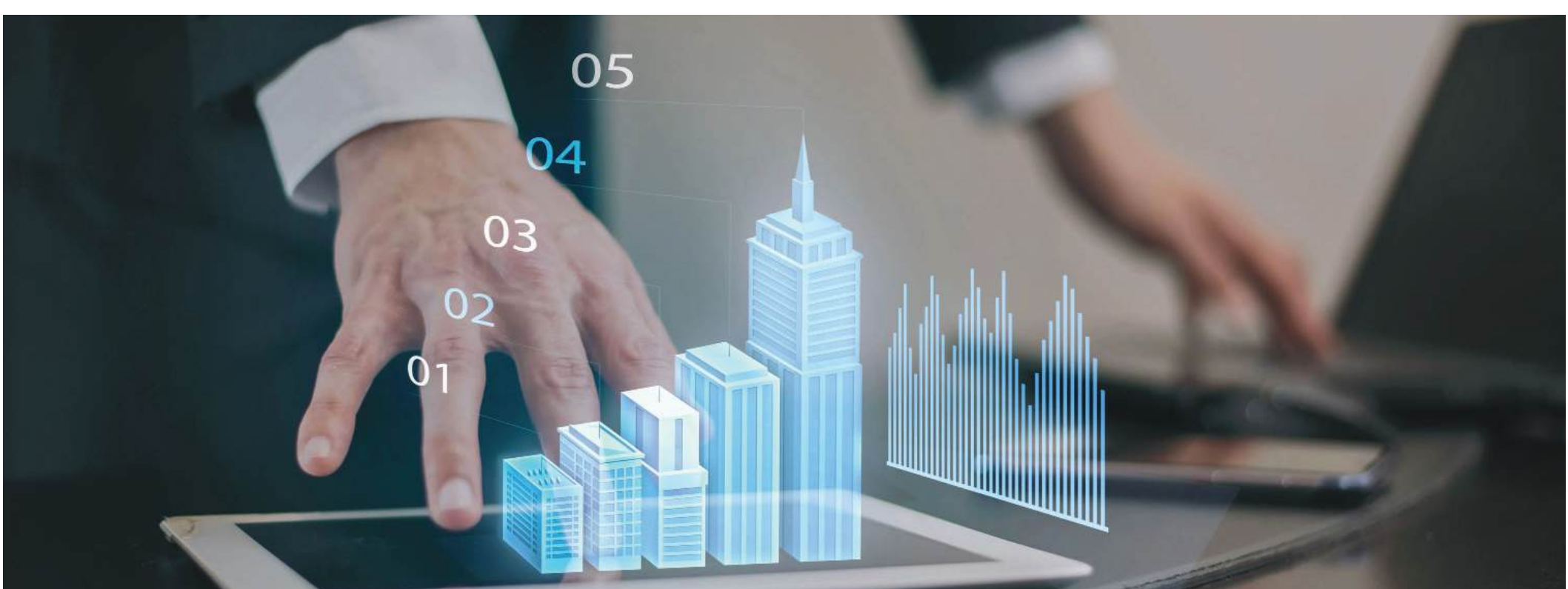
ب- هل تستطيع بيع المبنى دون التأثير على نشاط
الشركة أو المؤسسة الأساسي؟
إذا الجواب نعم = استثمار عقاري
ج- هل أكثر من 70% من مساحة المبنى مؤجرة
للغير؟
إذا الجواب نعم = استثمار عقاري
إذا انطبقت إجابتان، أنت ملزم حسب IAS 40 تصنفه
استثمار عقاري.
مثال: مبنى 4 أدوار
الدور الأرضي: مواجر للشركة أو المؤسسة (تشغيلي)
**3 أدوار: مكاتب مؤجرة للغير بـ 120 ألف سنوياً
(استثماري)**
الخطأ: تصنيف المبنى كله تشغيلي
الصح: فصل - الأرضي IAS 16، الثلاثة أدوار IAS 40
3. المشكلة التي كشفها IFRS 18
IFRS 18 الجديد قالها صراحة:
إيراد الإيجارات من الاستثمار العقاري لا يدخل أبداً في
الربح التشغيلي
يجب عرضه في بند «الاستثمار»
قبل ذلك كانت الشركات أو المؤسسات تضع إيجار
المجمعات في «إيرادات أخرى تشغيلية» لتضخيم
هامش التشغيل من 4% إلى 8% وهماً.
الآن؟ لو عندك 500 ألف إيجار مجمعات وكنت تعرضها
تشغيلي، ربحك التشغيلي سينخفض 500 ألف فور
تطبيق 2027.
4. الحل العملي لمجلس الإدارة

وهذا ما يحدث في 80% من شركات أو
مؤسسات الكويت

- الحيلة:** لماذا يهربون من IAS 40 إلى IAS 16؟
المعيار واضح جداً:
IAS 16 ممتلكات ومعدات: أصل تستخدمه المؤسسة
أو الشركة لنشاطها كمبنى للإدارة أو مخازن لها
- التقييم بالتكلفة - الإهلاك
- لا يعاد تقييمه إلا بشروط صعبة
IAS 40 استثمار عقاري: أصل تملكه لتأجيره أو
لزيادة قيمته (المجمعات، المحلات المؤجرة، الأراضي
الاستثمارية)
- يقيم بالقيمة العادلة Fair Value
- أي زيادة في القيمة تذهب ربح
لماذا تختار الشركات والمؤسسات IAS 16؟
1. **الهروب من التقييم:** القيمة العادلة تحتاج مقيم
معتمد وتقرير سنوي، التكلفة أسهل
2. **تخفيض الربح عمداً:** بعض المجالس تريد إظهار
ربح أقل حتى لا تزيد نسبة الأرباح الموزعة
3. **الجهل:** المحاسب يعتقد كل عقار هو «مباني»
النتيجة: ميزانية لا تعكس الثروة الحقيقية للمساهمين
2. **اختبار بسيط: هل عقارك تشغيلي أم
استثماري؟**

اسأل 3 أسئلة:

أ- هل المبنى يدر إيجار مستقل عن النشاط؟
إذا الجواب نعم (مجمع محلات) = استثمار عقاري



تقرير الاقتصادي الأسبوعي



الشال: مجلس التعاون الخليجي ... قوة إقليمية عظمى

حجم الاحتياطات
الخليجية من النفط
528 مليار برميل

حجم الاقتصاد المجمع
لدول الخليج 2.381
تريليون دولار أمريكي

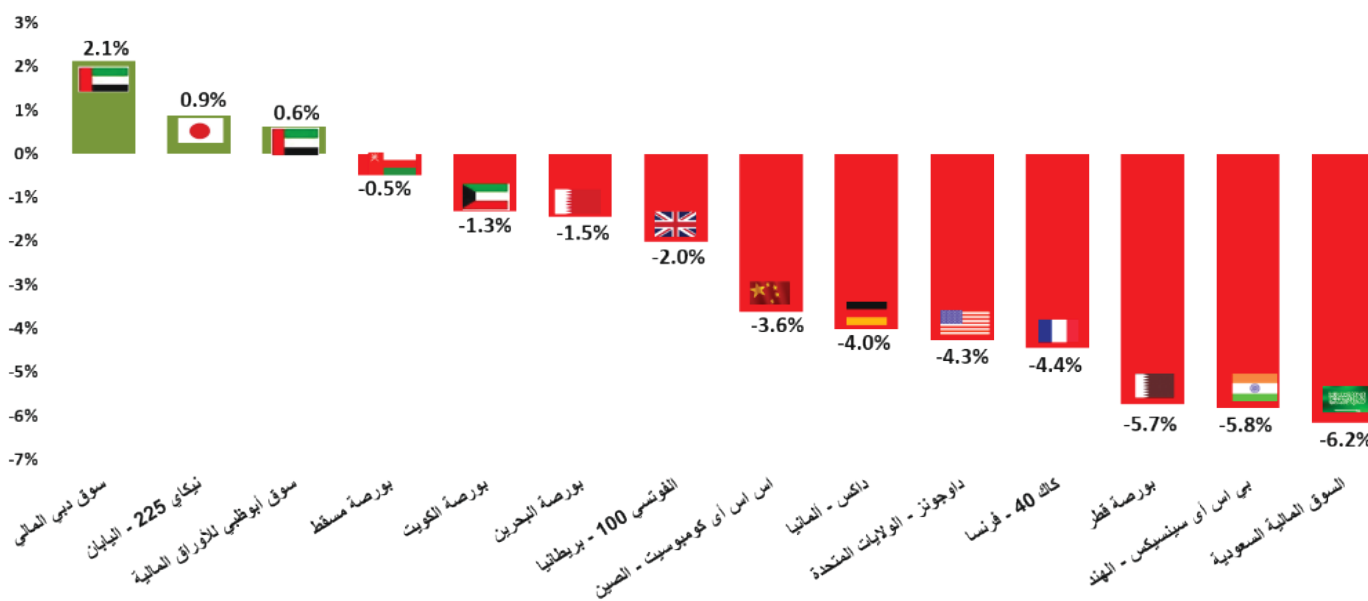
مجلس التعاون الخليجي - الاقتصاد

قال تقرير صادر عن «الشال»: لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي طرفاً في الحرب الدائرة في إقليمها، فهي فوجئت ببديئها ولم تشارك فيها، ورغم ذلك هي من أعلى من دفع ثمنها، عدواناً عسكرياً واقتصادياً ومالياً، فمن المقدر أن يخسر ناتجها المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مجتمعة نحو 2.8%- مقارنة بمستواه في عام 2025، وتلك تقديرات قديمة لصندوق النقد الدولي، وإطالة أمد سخونة الأحداث سوف يرفع واقع خسارة ناتجها المحلي الإجمالي عن المستوى المذكور. وخسارة ماليتها العامة ربما أكبر نتيجة الأثر الذي يتركه إغلاق مضيق هرمز على صادراتها من النفط والغاز والبتروكيماويات. وفي تاريخ عالمنا المعاصر، هناك الكثير من الأمثلة التي حولت معاناة الأزمات إلى مشروعات نهوض تحتذى، ذلك حدث لليابان وألمانيا بعد الحرب العظمى الثانية، وحدث للصين بعد مؤشرات بدء تفكك المعسكر الاشتراكي، وحدث لفيتنام بعد حربها مع أمريكا، والأمثلة كثيرة.

وواضح من دروس الحرب الحالية أن دول مجلس التعاون الخليجي كان من الممكن أن يكون موقفها التفاوضي أقوى بكثير، ولم تكن لها حاجة للحماية، وقد لا يجرؤ أحد على الاعتداء عليها لو أنها دخلت في شكل من أشكال الاتحاد مماثل أو قريب من نموذج الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا العظمى أو الإمارات العربية المتحدة. ولأن اهتمام تقريرنا هو البعد الاقتصادي والمالي، وهو في عالمنا المعاصر أهم عناصر القوة، سوف نمضي مع افتراض تحقق مشروع الاتحاد وكيف يمكن أن يحول تلك المنظومة إلى قوة إقليمية عظمى.

وسوف نخصص ما تبقى من هذه الفقرة للشق الاقتصادي المقارن لحجم اقتصادها ومواردها الطبيعية لو تم احتسابها موحدة، ونخصص فقرة ثانية لوضعها المالي وسكانها ومساحتها، فلديها حالياً اقتصاد واحد ضمن مجموعة أكبر 20 اقتصاد في العالم ويحتل المرتبة 19، وهو الاقتصاد السعودي، ولو أصبحت ضمن اقتصاد موحد، فسوف يتغير موقع اقتصادها. وإذا استثنينا العام الحالي، أو عام 2026 لأنه عام استثنائي بسبب الحرب الدائرة في الإقليم، بلغ حجم الاقتصاد السعودي - الناتج المحلي الإجمالي - في عام 2025 نحو 1,277 مليار دولار أمريكي (1.277 تريليون دولار أمريكي)، والإماراتي نحو 571.6 مليار دولار أمريكي، والقطري نحو 221.2 مليار دولار أمريكي، والكويتي 157.8 مليار دولار أمريكي، والعُماني 106.1 مليار دولار أمريكي، والبحريني نحو 47.5 مليار دولار أمريكي. ذلك يعني أن حجم الاقتصاد المجمع لدول مجلس التعاون الخليجي الست سوف يصبح 2,381 مليار دولار أمريكي (2.381 تريليون دولار

أداء أسواق مالية منتقاة نهاية سبتمبر 2026

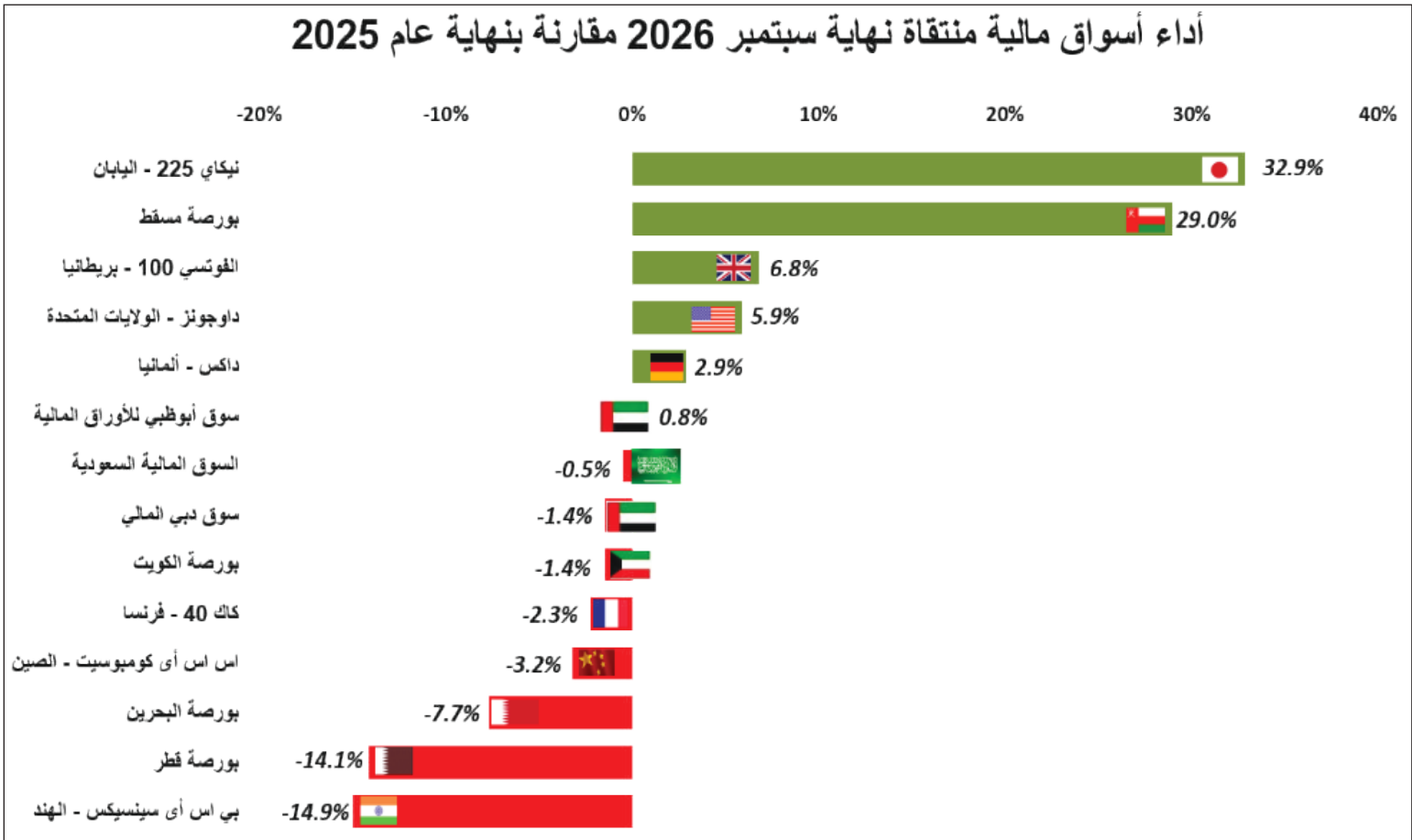


أي 20.8% من حجم الاحتياط العالمي، متقدمة بفارق ضئيل على روسيا صاحبة الـ 1321 تريليون قدم مكعب، وإيران صاحبة الـ 1134 تريليون قدم مكعب. وليس الحاضر فقط هو المهم، ولكن، الاتحاد بين الدول الست سوف يعني التوسع في تبادل المنافع والخبرات واتساع الأسواق ما يوطن الكثير من رؤوس الأموال المحلية ويجذب الاستثمارات الأجنبية

أمريكي)، ذلك يرتقي في ترتيبه إلى الموقع التاسع في العالم، أي أكبر من الاقتصاد الكندي وقريب من الاقتصاد الروسي. وترتقي مجتمعة بحجم احتياطياتها من النفط إلى 528 مليار برميل، لتصبح، وبفارق كبير، أكبر حاضنة لأعلى احتياطات النفط في العالم، وكذلك احتلالها المرتبة الأولى في احتياطيات الغاز في العالم بنحو 1380 تريليون قدم مكعب،



الخليج يحتل المرتبة الأولى عالمياً في احتياطات الغاز بنحو 1380 تريليون قدم



دينار كويتي، أي منخفضاً بنحو 19.1%- مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2025 البالغ نحو 106.9 مليون دينار كويتي، وكذلك منخفضاً بنسبة 19.7%- مقارنة مع معدل عام 2025 البالغ نحو 107.6 مليون دينار كويتي.

وتشير توجهات السيولة منذ بداية العام إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 8.1% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 3.3% فقط من تلك السيولة، وشركتان من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة نسياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة بتبلغ قيمتها السوقية نحو 3.8% من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 19.9% من سيولة البورصة، أي أن نصيبها من السيولة بلغ نحو 5.3 ضعف مساهمتها في القيمة السوقية، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة بين السوقيين خلال شهر سبتمبر 2026، فكان كالتالي:

السوق الأول (39 شركة)

حظي السوق الأول بنحو 1.251 مليار دينار كويتي أو ما نسبته 51.1% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 76.6% من سيولته ونحو 39.1% من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 23.4% من سيولته. وحظيت شركتان على نحو 22.1% من سيولته، نحو 12.1% لبيت التمويل الكويتي ونحو 10.0% لشركة الاستشارات المالية الدولية القابضة (إيفا). وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري نحو 63.9%.

وقد لا يتحقق، ولكنه ليس حلم مستحيل، وحتى لو كان سابقاً مجرد حلم بعيد المنال، الأحداث الأخيرة وتغير النظام العالمي حتى الآن، وجذباً لما هو قادم، قد يردم جزء من الفجوة بين الحلم والواقع لصالح الحلم. ففي عالمنا الجديد القادم، لا مكان للضعيف، والتفوق فيه لابد وأن يكون على حسابهِ وليس لصالحهِ، ذلك ما حدث بعد الحرب العظمى الأولى – سايكس بيكو مثلاً –، وذلك ما حدث بعد الحرب العظمى الثانية واقتسام المنتصرين مناطق نفوذهم على حساب بقية العالم.

أداء بورصة الكويت – سبتمبر 2026

كان أداء شهر سبتمبر 2026 مختلطاً مقارنة بأداء شهر أغسطس 2026، إذ ارتفع معدل قيمة التداول اليومي مع أداء سلبي لجميع مؤشرات السوق. حيث تراجع مؤشر السوق الأول بنحو 1.3%-، مؤشر السوق الرئيسي بنحو 1.5%-، ومثلهما مؤشر السوق العام (وهو حصيلة أداء السوقيين) بنحو 1.3%-، وتراجع بشكل أكبر مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 7.1%-.

وجاءت سيولة البورصة المطلقة مرتفعة في سبتمبر مقارنة بسيولة أغسطس، حيث بلغت نحو 2.448 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.777 مليار دينار كويتي، أي بارتفاع بنسبة 37.7%. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر سبتمبر نحو 111.3 مليون دينار كويتي، وهو الأهم، محققاً ارتفاعاً بنحو 31.5% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر أغسطس البالغ نحو 84.6 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور التسعة الأولى من العام الجاري (أي في 181 يوم عمل) نحو 15.649 مليار دينار كويتي، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 86.5 مليون

ويرفع المعدلات المحتملة لنمو الاقتصاد الخليجي الموحد بأعلى من كثير من اقتصاداته منفردة ومن الاقتصادات التي تسبقه حالياً في حجمها ما يجعله يتقدم في الترتيب، وقوة الاقتصاد أفضل ورقة للتفاوض وورقة ردع.

مجلس التعاون الخليجي – قوة إقليمية عظمى القوة المالية والسكان

تشير الأرقام المنشورة لمعهد الصناديق السيادية إلى أن كتلة المدخرات المالية للدول الخليجية الست ربما تضعها في أول الترتيب من حيث القيمة في العالم، وقد لا تكون كل مدخراتها ضمن المعلن من الأرقام. وتتقدم الإمارات العربية المتحدة قيمة الصناديق السيادية للدول الست بإجمالي القيمة لصناديقها البالغة 1.649 تريليون دولار أمريكي، وتليها الكويت بنحو 924 مليار دولار أمريكي، ثم السعودية بنحو 913 مليار دولار أمريكي، ثم قطر بنحو 600 مليار دولار أمريكي، ثم عُمان بنحو 60 مليار دولار أمريكي، ثم البحرين بنحو 18 مليار دولار أمريكي، أي بمجموع بحدود 4.164 تريليون دولار أمريكي. صحيح أن تلك الأموال لن توضع تحت إدارة سلطة موحدة، وتبقى سيادية لكل دولة، ولكن، ببعض التنسيق يمكن أن تملك قوة تفاوضية كبرى. والمقصود بالتنسيق هنا في مثل حال التلويح بالاستثمار في هذا البلد أو حجه لاعتبارات سياسية أو اقتصادية، أو بالحصول على أفضل الشروط من استثمارات مشتركة، وتحديدًا في التقنيات الحديثة، أو حتى بالتوافق على توجيه مشترك للاستثمار في الداخل لمشروعات ضخمة منافسة لتلك التي تبني في الاقتصادات الكبرى.

وتتفاوت خصائص السكان فيها عدداً وتركيبية، أعلى عدد سكان في السعودية ويقدر بنحو 35.3 مليون نسمة، ثم الإمارات بنحو 11.6 مليون نسمة، ثم عُمان بنحو 5.4 مليون نسمة، ثم الكويت بنحو 5.3 مليون نسمة، ثم قطر بنحو 3.2 مليون نسمة، ثم البحرين بنحو 1.7 مليون نسمة. ومجموع السكان للدول الست يبلغ 62.5 مليون نسمة، وهو ليس أقل كثيراً من أعلى دول الإقليم سكاناً، أو إيران، صاحبة الـ 92 مليون نسمة، ولكنه في منظومة دول أكثر تقدماً ما يعوض أي فارق في العدد. أولى مزايا الاتحاد هي أنه سوف يعدل تركيبة السكان للكيان الموحد لتصبح 57.2% مواطنة، وذلك يعالج هاجس أمني للدول الصغيرة ضمنه التي تفوق فيها أعداد غير المواطنين أعداد مواطنيها، وإن أتاح الاتحاد حرية الانتقال للعمالة من دولة إلى أخرى، سوف تتلاشى تقريباً مشكلة الفائض والعجز في صنوف العمل المختلفة بينها، وتهبط معدلات البطالة في الاقتصاد الكلي. وإن أدى الاتحاد، كما ذكرنا، إلى تفعيل النشاط الاقتصادي المشترك بشكل أقوى، يتحول السكان بعدده الكبير إلى قوة دافعة في نهوض الاقتصاد وليس إلى عبء عليه كما في حالة الصين قبل وبعد عام 1979.

من الناحية الجغرافية، تحتل دول مجلس التعاون الست مساحة إجمالية تقارب 2.6 مليون كيلومتر مربع، تتفاوت في توزيعاتها بين الدول تفاوتاً كبيراً. تستحوذ السعودية على النصيب الأكبر بمساحة تقدر بنحو 2.15 مليون كيلومتر مربع، تليها عُمان بنحو 309.5 ألف كيلومتر مربع، ثم الإمارات بنحو 83.6 ألف كيلومتر مربع، ثم الكويت بنحو 17.8 ألف كيلومتر مربع، ثم قطر بنحو 11.6 ألف كيلومتر مربع، وأخيراً البحرين بنحو 780 كيلومتراً مربعاً.

وبينما لا تتجاوز مساهمة سكانها 0.7% من عدد سكان العالم، تبلغ مساحتها ما يعادل 6.8% من مساحة اليابسة في العالم، وتشكل مساحة دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة نحو 25.3% من مساحة كل أوروبا، وتفقو المساحة الإجمالية لدول المجلس أربع اقتصادات في أوروبا الغربية زائداً المملكة المتحدة، ألمانيا ثالث اقتصادات العالم والمملكة المتحدة سادس اقتصاداته، وفرنسا السابعة وإيطاليا الثامنة وإسبانيا الثاني عشر، (نحو 1.93 مليون كيلومتر مربع مجتمعة). ومع ذلك، ثروة تلك الدول الخمس تخص سكان يقارب عددهم 327.1 مليون نسمة، أي نحو 5.15 ضعف عدد سكان دول الخليج الست البالغ نحو 62.5 مليون نسمة كما ذكرنا سابقاً.

ويجب أن نقر بأنه تحليل أقرب إلى الحلم منه إلى الواقع،



سيولة البورصة ارتفعت في سبتمبر بنسبة 37.7% إلى 2.4 مليار دينار



يذهب في اتجاهين متعاكسين تماماً، بمعنى، أن شهر أكتوبر هو الشهر الذي يسبق الانتخابات النصفية لمجلسي الشيوخ والنواب الأمريكي. فمن جانب، قد يكون ذلك حافزاً لدعم جهود التهدة السياسية والوصول إلى اتفاق ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لعل ذلك يخفض أسعار الوقود والطعام في الولايات المتحدة الأمريكية ويحفظ للحزب الجمهوري أغلبيته في المجلسين. أو أن يكون الأوان قد فات ويعود العنف الجيوسياسي، ليس بصورة حرب شاملة، وإنما تراشق عسكري أكبر قوة من أجل حفظ ماء الوجه لطرفي المواجهة. وإن تحقق السيناريو الأول، أي اتفاق ما، قد يؤدي إلى ارتفاع شبه جماعي لمؤشرات كل الأسواق، وإن تحقق سيناريو التصعيد يعني أداء عكسي تماماً.

بين أسواق العينة وبنسبة 14.9%-، وحققت بورصة قطر خسائر بلغت 5.7%-، تلاها السوق الفرنسي بنسبة 4.4%- والسوق الأمريكي بنسبة 4.3%-، وجاءت خسائر السوق الألماني بنسبة 4.0%-، والسوق الصيني بنسبة 3.6%- والسوق البريطاني بنسبة 2.0%-، وانخفض مؤشر بورصة البحرين بنسبة 1.5%-، وبورصة الكويت بنسبة 1.3%-، وأقل الخاسرين بورصة مسقط بنسبة 0.5%-.

وكان أداء شهر سبتمبر في حدود توقعاتنا، حيث كانت الغلبة للأداء السالب، فلم يعد يحكم الأسواق توقعات الأداء المالي لوحدها، وإنما تداعيات استمرار حالة عدم الاستقرار في إقليمنا على كل اقتصادات العالم. ورغم صعوبة التوقع لأداء شهر أكتوبر، إلا أننا نعتقد أنه قد

السوق الرئيسي (100 شركة)

وحظي السوق الرئيسي بنحو 1.196 مليار دينار كويتي أو نحو 48.9% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 72.1% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.9% من سيولته ما يعني أن مستوى تركيز السيولة فيه أيضاً عالٍ. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري نحو 36.1%.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، نرى انخفاضاً في نصيب السوق الرئيسي من إجمالي السيولة لما مضى من عام 2026 مقارنة بتوزيعها للفترة ذاتها من عام 2025، حينها كان نصيب السوق الأول 56.7% تاركا نحو 43.3% لسيولة السوق الرئيسي.

الأداء المقارن للأسواق مالية منتقاة – سبتمبر 2026

جاء أداء أسواق العينة في شهر سبتمبر سلبياً، إذ انخفضت مؤشرات 11 سوقاً بينما ارتفعت مؤشرات 3 أسواق، مقارنة بمستوياتهم في نهاية شهر أغسطس. وعند المقارنة بمستوياتها في نهاية عام 2025، جاءت الغلبة للأداء السلبي أيضاً، حيث توزعت الأسواق بين 8 أسواق خاسرة و6 أسواق رابحة.

أكبر الراحين في سبتمبر كان سوق دبي، إذ كسب مؤشره نحو 2.1%، لتخفّض خسائره منذ بداية العام إلى نحو 1.4%-، تلاه السوق الياباني بمكاسب بنسبة 0.9%، أي ظل أكبر الراحين منذ بداية العام وبنسبة 32.9%.

وحقق سوق أبوظبي مكاسب بلغت نحو 0.6%، أي أنه أقل الراحين منذ بداية العام وبنسبة 0.8%.

وفي الجانب الآخر، تصدر السوق السعودي قائمة الخاسرين، إذ فقد مؤشره نحو 6.2%-، لينتقل إلى المنطقة السالبة بمستوى خسائر منذ بداية العام بحدود 0.5%-.

تلاه السوق الهندي بخسائر بلغت 5.8%-، لينتهي الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بأعلى الخسائر



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 705.0 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 11.6 نقطة ونسبته 1.6%- عن إقبال الأسبوع الماضي، كما ظل منخفضاً بنحو 32.6 نقطة أي ما يعادل 4.4%- عن إقبال نهاية عام 2025.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع التاسع والثلاثون 01/10/2026	الأسبوع الثامن والثلاثون 24/09/2026	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	705.0	716.6	-1.6%
مؤشر السوق العام	8713.7	8837.0	-1.4%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	476333502	507309793	-6.1%
المعدل اليومي (د.ك)	95266700	101461959	-6.1%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1676707832	1798015421	-6.7%
المعدل اليومي (أسهم)	335341566	359603084	-6.7%
عدد الصفقات	115491	128000	-9.8%
المعدل اليومي لعدد الصفقات	23098	25600	-9.8%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
شركة الاستشارات المالية الدولية	39954176	8.4%
بيت التمويل الكويتي	32347105	6.8%
الشركة الأولى للتأمين التكافلي	29261128	6.1%
مجموعة أركان المالية للتمويل والاستثمار	27311044	5.7%
شركة الساحل للتنمية و الاستثمار	26104658	5.5%
الإجمالي	154978110	32.5%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	170101356	35.7%
قطاع البنوك	88610875	18.6%
قطاع العقار	67080237	14.1%
قطاع الصناعة	46058647	9.7%
قطاع التأمين	31092919	6.5%

	الأسبوع التاسع والثلاثون 01/10/2026	الأسبوع الثامن والثلاثون 24/09/2026
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	8	6
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	18	23
عدد شركات لم تتغير اسعارها (شركة)	3	0
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		01/10/2026	2026/09/24	%	2025	%
1	بنك الكويت الوطني	782.6	811.2	(3.5)	903.2	(13.4)
2	بنك الخليج	340.2	355.7	(4.4)	352.6	(3.5)
3	البنك التجاري الكويتي	580.1	582.4	(0.4)	583.5	(0.6)
4	البنك الأهلي الكويتي	263.2	271.1	(2.9)	245.7	7.1
5	بنك الكويت الدولي	332.8	335.5	(0.8)	347.4	(4.2)
6	بنك برقان	309.0	309.0	0.0	361.3	(14.5)
7	بيت التمويل الكويتي	4,475.3	4,493.3	(0.4)	4,402.9	1.6
	قطاع البنوك	867.3	885.2	(2.0)	927.0	(6.4)
8	شركة التسهيلات التجارية	181.9	190.5	(4.5)	208.6	(12.8)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,994.5	1,834.9	8.7	1,778.8	12.1
10	شركة الاستثمارات الوطنية	352.3	352.3	0.0	380.0	(7.3)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	256.3	259.1	(1.1)	275.0	(6.8)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	126.4	120.4	5.0	93.1	35.8
	قطاع الاستثمار	354.7	345.3	2.7	351.1	1.0
13	شركة الكويت للتأمين	124.1	125.0	(0.7)	140.0	(11.4)
14	مجموعة الخليج للتأمين	1,180.0	1,108.8	6.4	720.1	63.9
15	الشركة الأهلية للتأمين	408.4	370.8	10.1	363.3	12.4
16	شركة وربة للتأمين	214.4	216.9	(1.2)	220.7	(2.9)
	قطاع التأمين	381.8	361.1	5.7	300.2	27.2
17	شركة عقارات الكويت	855.9	853.5	0.3	840.2	1.9
18	شركة العقارات المتحدة	569.8	623.8	(8.7)	650.8	(12.4)
19	الشركة الوطنية العقارية	497.8	514.0	(3.2)	291.4	70.8
20	شركة الصالحية العقارية	1,687.4	1,664.1	1.4	1,827.7	(7.7)
	قطاع العقار	537.3	549.9	(2.3)	507.1	6.0
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	367.3	367.3	0.0	473.4	(22.4)
22	شركة أسمنت الكويت	554.8	601.5	(7.8)	640.7	(13.4)
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	671.9	677.1	(0.8)	839.3	(19.9)
	قطاع الصناعة	360.6	367.9	(2.0)	445.5	(19.1)
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	811.6	785.3	3.3	941.6	(13.8)
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,083.0	1,090.7	(0.7)	1,098.5	(1.4)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	1,121.8	1,159.2	(3.2)	881.4	27.3
27	شركة سنجي القابضة	112.9	116.9	(3.4)	107.9	4.6
	قطاع الخدمات	930.0	950.3	(2.1)	808.3	15.1
28	شركة نقل وتجارة المواشي	130.0	137.5	(5.5)	90.8	43.2
	قطاع الأغذية	446.3	448.1	(0.4)	436.8	2.2
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,066.9	1,030.1	3.6	1,000.7	6.6
	الشركات غير الكويتية	200.0	198.1	1.0	196.6	1.7
	مؤشر الشال	705.0	716.6	(1.6)	737.6	(4.4)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

تكريم دولي يعكس تطور منظومة الخزانة والخدمات المالية

«بنك وربة» يواصل حضوره في سوق العملات الأجنبية ويحصد تقديرا دوليا من «يوروموني» لعام 2026



عبد الله اللقاوي ود. محمد بركات عند استلام الجائزة خلال حفل مؤسسة في العاصمة البريطانية لندن

واصل بنك وربة تعزيز حضوره في سوق العملات الأجنبية، محققاً تقديراً دولياً جديداً من مؤسسة «يوروموني» (Euromoney) لعام 2026، في خطوة تعكس ما حققه البنك من تطور مستمر في قطاع الخزانة، وقدرته على تقديم حلول مالية متقدمة تستجيب لمتطلبات العملاء وتواكب التحولات المتسارعة في الأسواق العالمية.

ويأتي هذا التكريم امتداداً لجهود بنك وربة في تطوير أعمال الخزانة وتعزيز قدراته في مجال العملات الأجنبية، من خلال الاستثمار في الكفاءات المتخصصة، وتطوير الأدوات والحلول المالية، والاستفادة من التقنيات الحديثة بما يساهم في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء من مختلف القطاعات.

اللقاوي: التكريم يعكس ثقة المجتمع المالي الدولي بقدرات «وربة»

وبهذه المناسبة، أعرب عبد الله محمود اللقاوي – رئيس مجموعة الخزانة في بنك وربة عن اعتزازه بهذا التقدير الدولي، مؤكداً أن مواصلة الحصول على الاعترافات العالمية تمثل انعكاساً للجهود التي يبذلها فريق الخزانة في البنك، وما يقدمه من حلول وخدمات متخصصة في مجال العملات الأجنبية.

وقال اللقاوي إن هذا الإنجاز يعكس التطور الذي شهدته منظومة الخزانة في بنك وربة، والتي عملت خلال السنوات الماضية على بناء قدرات متخصصة تجمع بين الخبرة المصرفية، والفهم المتعمق لاحتياجات الأسواق، والقدرة على توفير التكنولوجيا لتقديم خدمات أكثر كفاءة ومرونة.

وأضاف اللقاوي أن البنك يواصل التركيز على تطوير منتجاته وحلوله المالية بما يتناسب مع احتياجات العملاء وتغيرات الأسواق، مشيراً إلى أن قطاع العملات الأجنبية يشهد تطورات متسارعة تتطلب مستويات عالية من الجاهزية والمرونة وسرعة الاستجابة.

وأكد اللقاوي أن هذا التقدير يمثل حافزاً إضافياً لمواصلة تطوير منظومة الخزانة، وتعزيز موقع بنك وربة في تقديم الخدمات المالية المتخصصة، إلى جانب مواصلة الاستثمار في التكنولوجيا والكوادر الوطنية والمهنية القادرة على دعم خطط البنك المستقبلية.

الاستثمار في الكفاءات والتكنولوجيا يعزز تنافسية خدمات العملات الأجنبية

وأكد اللقاوي أن الحصول على هذا التقدير الدولي يعكس العمل المتواصل الذي تقوم به فرق الخزانة والمبيعات والخدمات المرتبطة بالعملات الأجنبية في بنك وربة، مشيراً إلى أن بناء منظومة متكاملة في هذا المجال يتطلب الجمع بين الخبرة الفنية، وفهم احتياجات العملاء، والاستثمار المستمر في التكنولوجيا.

وأوضح اللقاوي أن بنك وربة عمل على تطوير قدراته في مجال العملات الأجنبية من خلال تعزيز البنية التشغيلية والتقنية، إلى جانب رفع كفاءة فرق العمل وتطوير آليات تقديم الخدمات، بما

يتيح للعملاء الوصول إلى حلول مالية أكثر كفاءة وسرعة.

وأضاف اللقاوي أن تطور الأسواق العالمية وتزايد الحاجة إلى إدارة مخاطر العملات يتطلبان تقديم حلول أكثر مرونة وتخصصاً، لافتاً إلى أن البنك يواصل العمل على تطوير مجموعة متكاملة من الخدمات التي تلبي احتياجات العملاء، سواء من الشركات أو المؤسسات أو العملاء من مختلف الشرائح.

وأشار إلى أن هذا التقدير الدولي يشكل دافعاً لمواصلة رفع مستوى الأداء وتطوير الخدمات، مؤكداً أهمية العمل الجماعي والتكامل بين مختلف فرق البنك لتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

خبرة متخصصة وحلول مالية متطورة

ويولي بنك وربة قطاع الخزانة أهمية متزايدة ضمن منظومة أعماله، في ظل الدور الذي تلعبه خدمات العملات الأجنبية في دعم احتياجات العملاء وتعزيز قدرتهم على إدارة تعاملاتهم المالية في الأسواق المحلية والعالمية.

وفي هذا الإطار، يواصل البنك تطوير خدماته المتعلقة بالعملات الأجنبية، مع التركيز على توفير حلول تتسم بالمرونة والكفاءة، وتساعد العملاء على إدارة احتياجاتهم من العملات والاستفادة من الأدوات المالية المتاحة وفقاً لاحتياجاتهم وطبيعة أعمالهم.

كما يعتمد البنك على فريق متخصص يمتلك خبرات متنوعة في مجالات الخزانة والأسواق المالية، بما يعزز قدرته على متابعة تطورات الأسواق والاستجابة لمتطلبات العملاء بصورة أكثر سرعة وفاعلية.

التكنولوجيا والتحول الرقمي في صميم تطوير خدمات الخزانة

ويأتي هذا الإنجاز في وقت يواصل فيه بنك وربة الاستثمار في التحول الرقمي وتطوير بنيته التكنولوجية، باعتبار التكنولوجيا أحد المحركات الأساسية لتطوير القطاع المصرفي وتعزيز

تجربة العملاء.

ويعمل البنك على توفير الحلول الرقمية والأدوات التقنية الحديثة في مختلف عملياته، بما في ذلك الخدمات المرتبطة بالخزانة والأسواق المالية، بهدف رفع الكفاءة التشغيلية، وتسريع تنفيذ المعاملات، وتوفير تجربة مصرفية أكثر سهولة ومرونة.

ويتوافق ذلك مع توجه البنك نحو تعزيز قدراته الرقمية وتقديم حلول مصرفية مبتكرة تواكب التطورات المتسارعة في القطاع المالي، وتدعم احتياجات العملاء في بيئة تتسم بارتفاع مستويات التنافس والتغير المستمر.

امتداد لمسيرة من الإنجازات الدولية

ويأتي التكريم الجديد امتداداً لمسيرة بنك وربة في الحصول على تقديرات دولية في مختلف مجالات العمل المصرفي، بما يعكس تنوع قدراته وتطور خدماته ومنتجاته.

وكان البنك قد حصل في عام 2024 على جائزة «أفضل بنك للعملات الأجنبية في الكويت» من مؤسسة Euromoney، حيث ارتبط التكريم آنذاك بجهود مجموعة الخزانة في بناء منظومة متخصصة لتقديم خدمات العملات الأجنبية والحلول المالية المبتكرة. كما سلطت تصريحات البنك في ذلك الوقت الضوء على دور التكنولوجيا وتطوير المنتجات في تعزيز تجربة العملاء.

مواصلة بناء مستقبل الخدمات المالية

ويؤكد بنك وربة أن هذه الإنجازات تمثل ثمرة العمل المتواصل لتطوير منظومة متكاملة تجمع بين الخبرات المصرفية المتخصصة، والتكنولوجيا الحديثة، وفهم احتياجات العملاء، إلى جانب التركيز على الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات.

ويواصل البنك العمل على تعزيز حضوره في الأسواق المالية وتوسيع نطاق الحلول التي يقدمها لعملائه، بما يتماشى مع استراتيجيته الرامية إلى ترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية إسلامية حديثة قادرة على مواكبة التغيرات في القطاع المالي محلياً وإقليمياً.

استبيان «الاقتصادية»

(أكتوبر 2026)

السؤال

«هل تؤيد تقديم عرض
إلزامي من الأغلبية
المسيطرة والتي تشكل
مجلس الإدارة للمتضررين
من حالات الشطب ووقف
الأسهم؟»

☐ نعم

☐ لا

عرض إلزامي للمتضررين في الشركات المدرجة

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً حول قضية محددة، مساهمة في إسرء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين.

ونطرح في استبيان أكتوبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات.

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أكتوبر يتمحور حول إمكانية تقديم عرض إلزامي من الأغلبية المسيطرة والتي تشكل مجلس الإدارة، للمساهمين المتضررين في حالات الشطب والوقف للأسهم؟

إذا كان القانون يفرض على المستثمر التي تتجاوز ملكيته 30% تقديم عرض إلزامي، وهو يمارس شراء إيجابي، فلماذا لا يكون هناك عرض إلزامي على الأغلبية المسيطرة التي تدير الشركة وتشكل مجلس الإدارة وتتحكم فيها باعتبارها المسؤولة عن أي مخالفات أو ممارسات سلبية تقع في الشركة وتقودها للشطب أو الوقف؟ وذلك كخيار عادل يرسخ الأمان الاستثماري ويُعلي من قيمة المسؤولية.

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد

والمؤسسات، وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة، والردع وتوفير

أطر من الحماية بجزاءات حاسمة، والضرب بيد من حديد وتغليظ

المسؤوليات تمثل أركان أساسية للثقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

3

2

1

عطورات

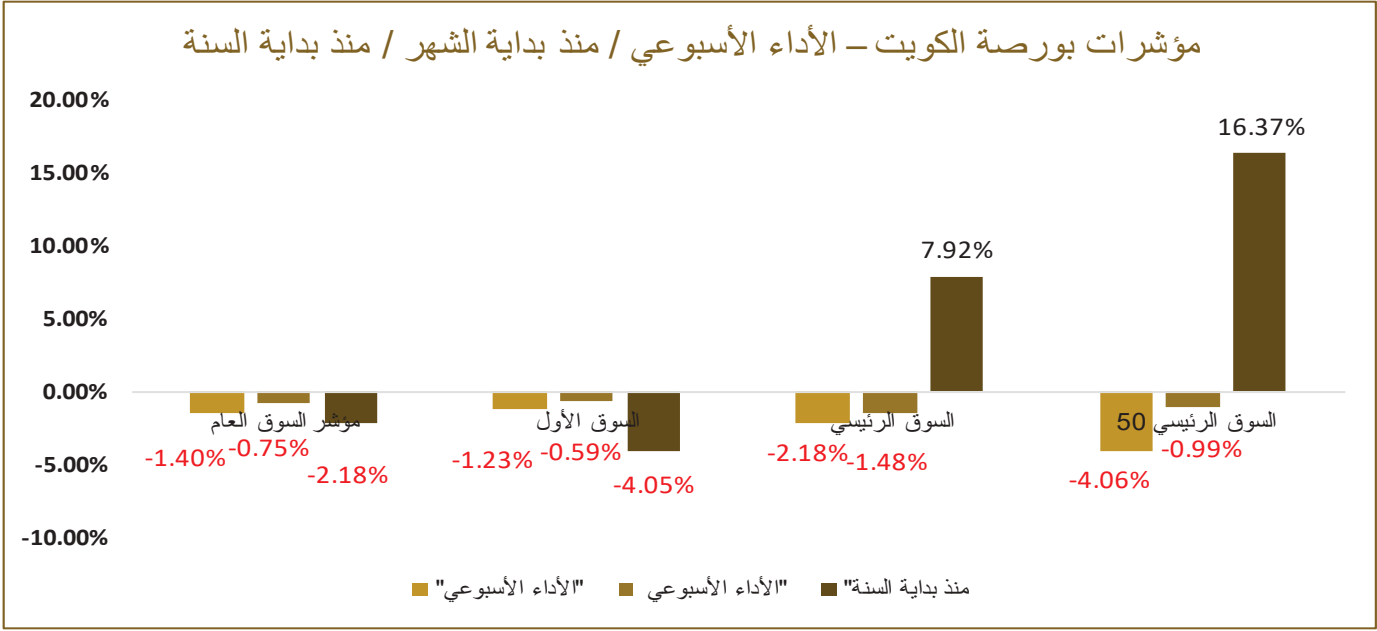
مقاميس
maqames -perfume

55205700

عطورات
التجار



الأداء العام لبورصة الكويت							
للاُسبوع المنتهي في 01 أكتوبر 2026							
الدولة	البورصة	المؤشر	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليار د.ك)	النسبة إلى السوق (%)	حجم التداول منذ بداية السنة (مليون)	قيمة التداول منذ بداية السنة (مليون د.ك)
	بورصة الكويت	مؤشر السوق العام	139	52.24	100.00%	60,049.26	15,715.33
		مؤشر السوق الأول	39	43.20	82.70%	25,882.17	10,042.76
		مؤشر السوق الرئيسي	100	9.04	17.30%	34,167.09	5,672.57
		مؤشر السوق الرئيسي 50	47	3.23	6.18%		



المؤشرات	المستوى الحالي للمؤشر	التغيير (%)	الأداء منذ بداية الأسبوع
مؤشر السوق العام	(193.89)	-2.18%	-1.40%
مؤشر السوق الأول	(384.71)	-4.05%	-1.23%
مؤشر السوق الرئيسي	657.30	7.92%	-2.18%
مؤشر السوق الرئيسي 50	1,422.63	16.37%	-4.06%

المؤشرات	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
مؤشر السوق العام	16.68	1.77	3.24%
مؤشر السوق الأول	17.81	1.90	3.03%
مؤشر السوق الرئيسي	12.11	1.23	4.40%
مؤشر السوق الرئيسي 50	13.05	1.58	2.37%

قطاعات السوق - نبذة عن أداء الأسبوعي											
القطاع	عدد الشركات	أداء المؤشر للأسبوع الحالي	أداء المؤشر للأسبوع السابق	التغيير	التغيير (%)	القيمة السوقية للقطاع (مليون د.ك)	النسبة إلى السوق (%)	ترتيب القطاع	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
البنوك	9	2,094.78	2,125.62	(30.84)	-1.45%	31,297.78	59.92%	1	19.20	1.97	3.11%
الخدمات المالية	44	1,738.57	1,764.49	(25.92)	-1.47%	5,538.23	10.60%	2	14.40	1.22	3.21%
الاتصالات	4	1,378.11	1,398.39	(20.28)	-1.45%	4,214.28	8.07%	3	9.33	1.85	4.63%
العقار	29	1,962.47	1,993.22	(30.75)	-1.54%	4,151.12	7.95%	4	19.15	1.41	1.89%
صناعية	19	735.55	750.62	(15.07)	-2.01%	2,417.32	4.63%	5	15.79	1.55	4.46%
الخدمات الاستهلاكية	11	2,287.69	2,281.00	6.69	0.29%	1,666.85	3.19%	6	16.86	2.82	3.44%
التأمين	8	2,555.01	2,435.84	119.17	4.89%	1,028.86	1.97%	7	11.36	1.21	3.31%
الطاقة	6	1,904.35	1,924.48	(20.13)	-1.05%	512.42	0.98%	8	13.33	1.45	4.37%
مواد أساسية	3	892.28	888.02	4.26	0.48%	502.64	0.96%	9	23.05	1.67	3.52%
السلع الاستهلاكية	2	1,252.41	1,265.83	(13.42)	-1.06%	378.91	0.73%	10	17.77	2.74	4.04%
الرعاية الصحية	2	621.56	635.00	(13.44)	-2.12%	296.16	0.57%	11	16.23	2.02	1.68%
منافع	1	355.26	355.26	-	0.00%	148.50	0.28%	12	10.92	1.00	3.70%
التكنولوجيا	1	5,674.50	9,923.10	(4,248.60)	-42.82%	78.00	0.15%	13	NM	NM	NM

الأكثر 5 شركات انخفاضاً							
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)	
الأنظمة	0.780	1.364	-42.82%	495.42%	10.75	10.04	
مراكز	0.226	0.280	-19.29%	-45.13%	16.43	3.98	
تمدين أ	1.061	1.270	-16.46%	-20.64%	0.001	0.001	
أبار	0.207	0.243	-14.81%	17.47%	8.88	1.94	
الخليجي	0.407	0.465	-12.47%	-24.64%	8.55	3.74	

الأقل 5 شركات ارتفاعاً							
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)	
ايفا	0.475	0.437	8.70%	12.00%	85.11	39.95	
بينك	0.770	0.773	-0.39%	4.64%	41.84	32.35	
أولى تكفل	0.710	0.68	4.41%	295.80%	41.68	29.26	
أرزان	0.298	0.298	0.00%	-14.50%	90.12	27.31	
ساحل	0.093	0.0881	4.99%	35.83%	281.52	26.10	

الأكثر 5 شركات ارتفاعاً							
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)	
اهلية ت	0.870	0.790	10.13%	16.05%	0.93	0.77	
ايفا	0.475	0.437	8.70%	12.00%	85.11	39.95	
التقدم	0.592	0.550	7.64%	-1.88%	0.12	0.08	
نابيسكو	1.550	1.450	6.90%	2.94%	0.05	0.08	
خليج ت	1.360	1.278	6.42%	63.86%	0.34	0.50	

الأكثر 5 شركات نشاطاً							
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)	
ساحل	0.093	0.088	4.99%	35.83%	281.52	26.10	
أرزان	0.298	0.298	0.00%	-14.50%	90.12	27.31	
ايفا	0.475	0.437	8.70%	12.00%	85.11	39.95	
البيت	0.097	0.097	-0.41%	20.20%	81.67	8.04	
آسيا	0.041	0.043	-5.10%	-12.61%	67.22	2.91	

المؤشرات الخليجية - نبذة عن الأداء الأسبوعي/الشهري/السنوي											
الدولة	إسم المؤشر	القيمة السوقية الحالية (بالمليون \$)	النسبة إلى الأسواق الخليجية (%)	مستوى المؤشر كما في 31/12/2025	مستوى المؤشر كما في 01/10/2026	نسبة تغير الأداء الأسبوعي (%)	نسبة تغير الأداء الشهري (%)	نسبة تغير الأداء السنوي (%)	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	
	مؤشر السوق العام	169.66	4.3%	8,907.60	8,713.71	-1.40%	-0.75%	-2.18%	16.68	1.77	
	تاسي	2,429.45	62.2%	10,490.69	10,392.97	-1.94%	-0.46%	-0.93%	14.33	1.75	
	مؤشر قطر QE Index	136.52	3.5%	10,762.51	9,192.24	-3.01%	-0.57%	-14.59%	10.74	1.04	
	مؤشر أبوظبي العام ADX-GI	849.91	21.8%	9,992.72	9,998.24	-2.04%	-0.72%	0.06%	13.70	2.27	
	مؤشر دبي العام DFM - GI	255.15	6.5%	6,047.09	5,930.40	-0.88%	-0.51%	-1.93%	9.11	1.73	
	مؤشر مسقط MSX 30	45.81	1.2%	5,866.80	7,598.30	0.53%	0.40%	29.51%	13.77	1.29	
	مؤشر البحرين العام BASI	19.66	0.5%	2,066.54	1,904.50	0.05%	-0.17%	-7.84%	6.95	0.73	

شركة الساحل للتنمية والاستثمار

إدارة التداول

الخط الساخن

1899222

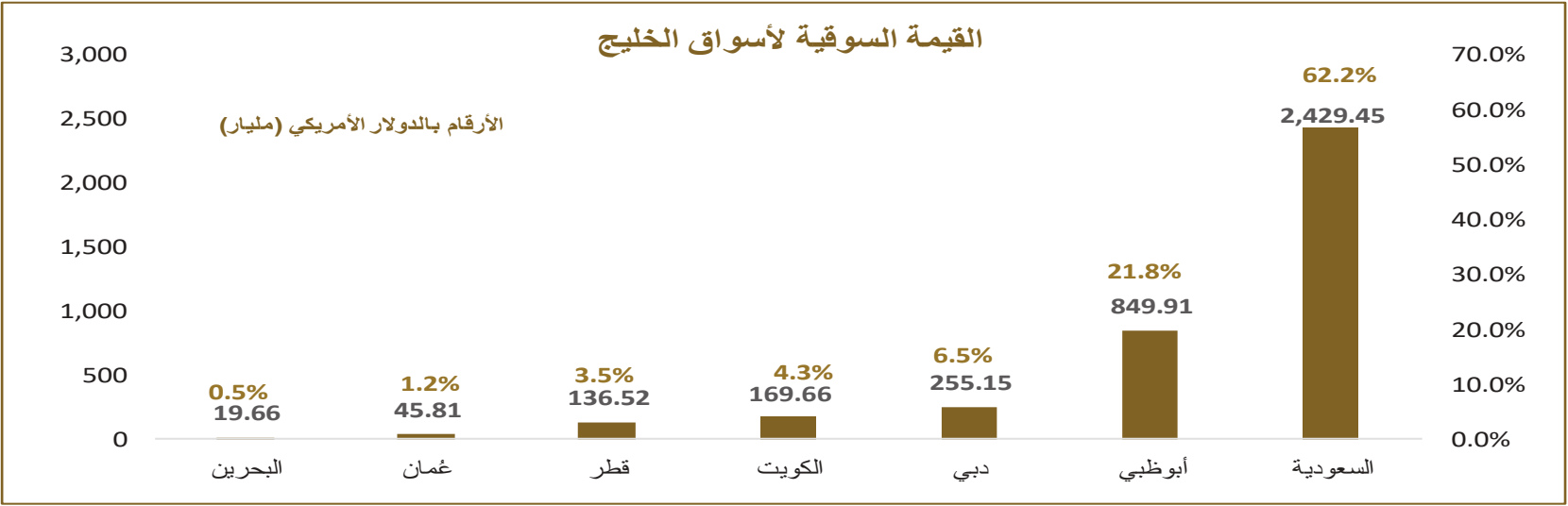
واتساب

1899222

بريد الكتروني

cb@coast.com.kw

إعداد: شعيب علي/قسم إدارة الأصول



صناديق التحوط تعيد بناء رهاناتها على هبوط الين الياباني



أعادت صناديق التحوط بناء رهاناتها على هبوط الين الياباني، في ظل استمرار الضغوط على العملة.

احتفظ المتداولون الذين يستخدمون الرافعة المالية بمراكز تبلغ قيمتها نحو 210 مليارات ين (1.3 مليار دولار) مرتبطة برهانات على هبوط الين خلال الأسبوع المنتهي في 29 سبتمبر الماضي، وفقاً لبيانات لجنة تداول السلع المستقبلية الأميركية الصادرة أمس والتي جمعتها «بلومبرغ». تُظهر أحدث بيانات المراكز الاستثمارية أن هؤلاء المتداولون تخلّوا بالكامل عن رهاناتهم على صعود الين التي احتفظوا بها خلال الأسبوعين السابقين.

يتراجع الين أمام الدولار الأميركي للأسبوع الثالث على التوالي، حتى بعد تصريحات مسؤولين يابانيين بشأن تداعيات الضغوط التي تتعرض لها العملة.

رغم أن بنك اليابان رفع أسعار الفائدة الشهر الماضي كما كان متوقعاً، فإن نبرة البنك المركزي الياباني لم تكن مُتشدّدة بالقدر الكافي في نظر التجار، فيما ما زالت فجوة أسعار الفائدة بين اليابان والولايات المتحدة الأميركية كبيرة.

في غضون ذلك، عزّز المضاربون مراكزهم الاستثمارية التي تراهن على صعود الدولار الأميركي خلال الأسبوع نفسه، وفقاً لبيانات لجنة تداول السلع المستقبلية الأميركية.

كما تحوّلت صناديق التحوط إلى المراهنة على هبوط الجنيه الإسترليني للمرة الأولى منذ 2024. وسجل الجنيه الأسبوع المنصرم أدنى مستوى له في 3 أشهر أمام الدولار الأميركي.

عطورات مقاميس

maqames -perfume
55205700

عطور
التجار



بنك قطر الوطني: التجارة العالمية تنتقل من العولمة إلى التشرذم على أسس جيوسياسية

إلى فترة اتسمت بتباطؤ وتيرة النمو التجاري. ونوه التقرير إلى أنه، بعد الانكماش الحاد الذي أعقب الأزمة المالية العالمية، ثم التعافي خلال عامي 2009 و2010، استقر نمو التجارة عند وتيرة أبطأ بكثير، فيما تراجعت نسبة نمو التجارة إلى نمو الناتج الإجمالي العالمي من نحو اثنين إلى واحد قبل الأزمة إلى حوالي واحد إلى واحد بعدها. وأرجع ذلك إلى بلوغ التوسع في سلاسل القيمة العالمية مرحلة النضج، واتجاه اقتصادات كبرى، مثل الصين، إلى تعزيز نموها عبر الطلب المحلي.

ولفت البنك إلى أن الانفتاح التجاري استقر خلال هذه المرحلة، بدلا من مواصلة الارتفاع، وهو ما أفرز مصطلح «تباطؤ العولمة» لوصف حقبة ظل فيها التكامل التجاري كبيرا، لكنه لم يعد يتزايد بالتوتيرة السريعة التي سجلها في المرحلة السابقة.

أما المرحلة الثالثة، فرأى البنك أنها الأكثر تأثيرا، مع دخول النظام التجاري العالمي مرحلة أكثر احتداما اتسمت بتصاعد النزعة الحمائية.

ووفقا لـ«غلوبال تريد أليرت»، فقد تضاعف تقريبا عدد التدابير الجديدة المقيدة للتجارة المطبقة حول العالم بين العقد المنتهي في 2010 والعقد المنتهي في 2020، ليرتفع من نحو 3 آلاف تدبير سنويا إلى حوالي 6 آلاف.

وأشار التقرير إلى أن قيمة الواردات المتأثرة بالتعريفات الجمركية الجديدة وغيرها من تدابير الاستيراد ارتفعت خلال العام الماضي بأكثر من أربعة أضعاف، مسجلة أعلى مستوى من حيث التغطية خلال أكثر من 15 عاما من الرصد.

وأوضح أن الجولات المتتالية من زيادات التعريفات الجمركية والإجراءات التقييدية بين الاقتصادات الرئيسية، إلى جانب التحول الأوسع نحو السياسات الصناعية والحد من مخاطر سلاسل الإمداد، دفعت كلا من التعريفات الجمركية وحالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية إلى مستويات تفوق كثيرا المعايير التاريخية.

الذي أدته التجارة باعتبارها أحد أقوى محركات النمو الاقتصادي العالمي والحد من الفقر في العصر الحديث. وفي تحليله الأسبوعي، استعرض بنك قطر الوطني ثلاث مراحل في تطور التجارة العالمية بدءا من التوسع السريع خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مروراً بمرحلة «تباطؤ العولمة» التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، وصولاً إلى الارتفاع الأخير في النزعة الحمائية، والذي يسهم حالياً في إعادة تشكيل خريطة التجارة العالمية.

وفي هذا السياق، رصد التقرير توسعا استثنائيا في التكامل التجاري العالمي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مدفوعا بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، وانتشار سلاسل القيمة العالمية، والانخفاض المطرد في تكاليف التجارة، وهي عوامل أسهمت في تسهيل حركة السلع والمكونات والخدمات عبر الحدود بوتيرة غير مسبوقة.

وأشار إلى أن هذا التوسع تعزز بعوامل أخرى، أبرزها تسارع توحيد معايير الحاويات المستخدمة في قطاع الشحن، والنمو السريع في تكنولوجيا المعلومات، إلى جانب الجولات المتعاقبة لخفض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة.

وبين أن التجارة العالمية واصلت خلال تلك الفترة نموها بمعدل يقارب ضعف معدل نمو الناتج العالمي، ما رفع نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعزز اندماج اقتصادات الأسواق الناشئة في النظام التجاري العالمي.

ولفت إلى ارتفاع حصة الأسواق الناشئة من إجمالي التجارة العالمية من حوالي الربع في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى نحو 40 بالمئة حالياً، مما أدى إلى إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية للتجارة العالمية.

أما المرحلة الثانية، فاعتبر بنك قطر الوطني أن الأزمة المالية العالمية في عام 2008 مثلت نقطة تحول في مسار التجارة العالمية، إذ انتقلت بعدها من مرحلة التوسع السريع

رأى بنك قطر الوطني (QNB) أن التجارة العالمية تنتقل من مرحلة العولمة المتسارعة إلى واقع أكثر تشرذما، بعد مسار امتد لجيل كامل وتدرج من «العولمة المفرطة» خلال العقد الأول من الألفية، مروراً بمرحلة «تباطؤ العولمة» في العقد الثاني، وصولاً إلى المشهد الراهن المتمسم بمزيد من التجزؤ وتنامي القيود المرتبطة بالسياسات.

وأشار البنك في تقريره الأسبوعي إلى أن هذا التحول لم يؤد إلى تفكيك التجارة أو سلاسل الإمداد، بقدر ما دفع إلى إعادة تشكيلها، بالتوازي مع إبرام اتفاقيات جديدة، لافتاً إلى أن مرحلة التكامل المتزايد التي استندت إلى قواعد أكثر وضوحاً تفسح المجال أمام بيئة تجارية تتأثر بصورة أكبر بالاعتبارات الاستراتيجية والجيوسياسية.

واعتبر أن لهذه التطورات تداعيات مهمة على النمو العالمي والأسعار، فضلا عن آفاق التنمية في الاقتصادات الناشئة التي اعتمدت على انفتاح الأسواق لتعزيز نموها وتقليص الفجوة مع الاقتصادات المتقدمة.

وذكر أن التجارة العالمية كانت أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين، إذ تضاعفت التجارة في السلع والخدمات أربع مرات خلال الفترة بين عامي 2000 و2024، بينما ارتفعت نسبة التجارة إلى الناتج العالمي إلى ذروتها عند نحو 60 بالمئة في عام 2008.

وبحسب التقرير، فقد شكلت الأزمة المالية العالمية نقطة تحول رئيسية في مسار التجارة الدولية، إذ أنهت مرحلة من التوسع السريع التي غالبا ما توصف بأنها حقبة «العولمة المفرطة»، وبدأت بعدها وتيرة نمو التجارة في التباطؤ.

وقال التقرير في هذا الصدد إنه منذ ذلك الحين، تراجع الزخم، ودخل النظام التجاري العالمي مؤخرا واحدة من أكثر فتراته اضطراباً منذ عقود، وذلك بفعل موجة من الرسوم الجمركية والقيود التجارية.

ويكتسب فهم هذا التحول أهمية كبيرة، بالنظر إلى الدور

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

وول ستريت تحاول التعايش مع عوائد سندات عند مستوى 5%

قد تستغرق تداعيات ارتفاع العوائد بعض الوقت قبل أن تتضح بالكامل.

فمعظم أصحاب المنازل في الولايات المتحدة لديهم قروض عقارية بأسعار فائدة ثابتة يبلغ متوسطها نحو 4%، وفقاً لماكس غوخمان من «فرانكلين تمبلتون إنفستمنت سوليوشنز» (Franklin Templeton Investment Solutions)، ما يعزل المقرضين الحاليين عن القفزة في أسعار الفائدة على القروض العقارية الجديدة. كما أن الشركات لديها هامش من الوقت قبل أن تتأثر، إذ لا يحل أجل استحقاق سوى نحو 13% من ديون الشركات الأمريكية غير المالية في 2027، أو ما يقارب 570 مليار دولار.

وقال غوخمان: «لذلك، لن تبدأ العوائد المرتفعة بإحداث تأثير قوي إلا إذا استمرت عند هذه المستويات لفترة طويلة جداً». ويفضل غوخمان الرهانات على السندات الأطول أجلاً، فيما يبدي حماساً أقل تجاه الائتمان.

حتى موجة الاقتراض المرتقبة لتمويل طفرة الذكاء الاصطناعي قد تكون أكثر قدرة من المعتاد على تحمل أسعار الفائدة المرتفعة. ويتوقع غوخمان إصدارات ديون بنحو 300 مليار دولار من شركات الحوسبة السحابية العملاقة وغيرها من الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، مشيراً إلى أن العديد منها يتمتع بتصنيف ائتماني من الدرجة الاستثمارية وقاعدة رأسمالية قوية، كما أنها أقل حساسية لتكلفة الاقتراض في خضم سباقها لتوسيع قدراتها.

تضخم مرتفع ونمو ضعيف.. السيناريو الأخطر
لذلك، تبقى المسألة الأساسية هي المدة التي ستظل فيها أسعار الفائدة عند هذه المستويات المرتفعة.

وقال غوخمان: «الفائدة عند 5% ليست القشة التي ستقصم ظهر البعير، لكنها عبء ثقيل آخر يُضاف إلى كاهله المنهك، وإذا لم تُخفف بعض هذه الأعباء، يصبح انهياره مجرد مسألة وقت». وأضاف: «بدأنا نلمس بالفعل الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد في أحدث بيانات الوظائف ومؤشرات المعنويات». أما السيناريو الأكثر خطورة، فهو أن يظل التضخم مرتفعاً بما يبقى العوائد عند مستويات عالية، بالتزامن مع بدء تباطؤ النمو. ويحذر غوخمان خصوصاً من أن تؤدي حرب إيران إلى استمرار ارتفاع أسعار الطاقة، ما دفعه وفريقه إلى زيادة مخصصات السلع في محافظهم للتحوط من هذا الاحتمال. وقال: «عندها، قد تتعثر الأسهم وأدوات الدخل الثابت معاً، في سيناريو شبيه بما حدث في 2022، بينما تصبح السلع الملاذ الآمن الوحيد».

عندها قطاعات بعضها تشعر بالضغط»، مشيراً إلى الإسكان والسيارات والإقراض الاستهلاكي وبطاقات الائتمان.

المستثمرون يتكيفون مع عصر العوائد المرتفعة

في المقابل، نانسي تنغلر من «لافر تنغلر إنفستمنتس» (Laffer Tengler Investments) متفائلة نسبياً. وقالت: «أحياناً ترتفع العوائد للأسباب الصحيحة»، مضيفة أنه إذا كان بإمكان الشركات الاقتراض بفائدة 5% وتحقيق عوائد تتراوح بين 15% و20%، «فعلينا أن تفعل ذلك طوال الوقت». وعززت تنغلر استثماراتها في «إنفيديا» (Nvidia) و«مايكرون تكنولوجي» (Micron Technology) و«ميتا بلاتفورمز» (Meta Platforms)، إلى جانب «جي إي فيرنوفا» (GE Vernova) و«إيتون» (Eaton) و«كوانتا سيرفيسز» (Quanta Services).

وبدأت الأموال تتحرك. فقد استحوذت صناديق المؤشرات المتداولة للسندات على 42% من إجمالي التدفقات إلى صناديق المؤشرات المتداولة في سبتمبر، في أعلى حصة منذ أكثر من عام، وفقاً لـ«بلومبرغ إنتليجنس».

وفي «بي إم أو ويلث مانجمنت» (BMO Wealth Management)، خفضت كارول شلايف مؤخراً إلى النصف حجم مخصصاتها المنخفضة لسندات الشركات ذات الدرجة الاستثمارية، مع إبقاء مخصصاتها لأسهم النمو الأمريكية عالية الجودة فوق الوزن النسبي في المؤشر.

قال مايكل ألفارو الذي يدير «غالو بارتنز» (Gallo Partners)، وهو صندوق تحوط يركز على قطاعي الطاقة والصناعة، إن المستثمرين يتجاوزون في نظرهم مستويات الفائدة المرتفعة حالياً، ويركزون على احتمال أن يؤدي ضعف بيانات الوظائف وتراجع ضغوط الطاقة إلى تهدئة التضخم. وهذا ما يساعد في تفسير استمرار صعود الأسهم رغم ارتفاع تكاليف الاقتراض.

ويشير ألفارو أيضاً إلى الوجه الآخر للاقتصاد ذي المسارين، حيث يشهد إنفاق القطاع الخاص على مراكز البيانات طفرة هائلة لا تظهر مؤشرات تُذكر على التباطؤ. ولا يزال متفائلاً حيال شركات مختارة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي وصناعة الطيران والفضاء.

وبينما ينصب اهتمام مستثمري الأسهم عادة على سرعة ارتفاع العوائد، فإن ما يهم الاقتصاد في نهاية المطاف هو المستوى الذي تستقر عنده.

لماذا لم يظهر أثر العوائد المرتفعة بعد؟

حاولت وول ستريت طوال أسابيع التأقلم مع موجة البيع الحادة التي اجتاحت سوق السندات. وحملت الجمعة بعض الارتياح، لكنه سرعان ما تبدد، فيما انكشف حجم الضرر الذي قد يلحق بمختلف استراتيجيات الاستثمار إذا ظلت العوائد مرتفعة بعناد.

منح تقرير الوظائف -الذي جاءت بياناته أضعف بكثير من المتوقع- الأسواق متنفساً قصيراً، فارتفعت الأسهم وتراجعت عوائد سندات الخزانة بعدما قلص المتعاملون رهاناتهم على رفع جديد لأسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي. لكن انتعاش السندات لم يدم طويلاً، ليجد المستثمرون أنفسهم أمام سؤال أقل إثارة، لكنه قد يكون أشد تأثيراً في عصر العوائد البالغة 5%: ماذا لو ظلت تكاليف الاقتراض مرتفعة؟

الذكاء الاصطناعي يحجب ضغوط الفائدة المرتفعة

هناك بالفعل الكثير من المؤشرات على ما يعنيه بقاء تكاليف الاقتراض مرتفعة. فسوق الإسكان لا تزال عالقة في حالة من الجمود، والائتمان الاستهلاكي بات أكثر كلفة، فيما يدفع المقرضون الأضعف مالياً ثمناً باهظاً للحصول على التمويل. لكن يصعب تلمس هذه الضغوط من أداء مؤشرات الأسهم الرئيسية، التي ظلت قرب مستويات قياسية بدعم من الأرباح القوية والإنفاق الضخم على الذكاء الاصطناعي.

وقال براد كونغر، كبير مسؤولي الاستثمار في «هيرتل أند كو» (Hirtle & Co): «هناك فجوة هائلة بين الاقتصاد الفعلي من جهة، والذكاء الاصطناعي والإنفاق الرأسمالي من جهة أخرى».

لكن صورة السوق الكامنة خلف المؤشرات تبدو أقرب إلى واقع الاقتصاد الذي يصفه كونغر. فقد بات صعود الأسهم يتركز في عدد أقل من الشركات، بينما تراجعت أسهم البنوك والشركات الصناعية والمرافق، في وقت تواصل شركات الذكاء الاصطناعي العملاقة دعم الجزء الأكبر من مكاسب السوق.

وبلغ عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات نحو 5.27% في أواخر تعاملات الجمعة. ورغم مكاسب الجلسة، أنهى مؤشر «إس أند بي 500» الأسبوع متراجعاً 0.3%، بينما ارتفع مؤشر «ناسداك 100»، الذي تهيمن عليه أسهم التكنولوجيا، 0.7%.

وقال كونغر: «لا أعتقد أن هناك نقطة فاصلة ينهار عندها كل شيء دفعة واحدة، لكننا وصلنا إلى مستويات بدأت



1.54 تريليون دولار تدفقات صناديق المؤشرات الأميركية منذ بداية 2026



تجاوزت التدفقات إلى صناديق المؤشرات المتداولة المدرجة في الولايات المتحدة الأميركية، حتى نهاية سبتمبر أيلول، إجمالي التدفقات المسجل خلال أي عام كامل سابق، وسط توقعات بمواصلة ارتفاعها حتى نهاية العام، وفقاً لبيانات شركة ستيت ستريت لإدارة الاستثمارات.

وبلغت التدفقات منذ بداية العام أكثر من 1.54 تريليون دولار حتى نهاية سبتمبر أيلول، متجاوزة الرقم القياسي السنوي البالغ 1.52 تريليون دولار المسجل في عام 2025.

توقعات بمواصلة التدفقات القياسية

يتوقع ماثيو بارتوليني، الرئيس العالمي لاستراتيجيات الأبحاث في ستيت ستريت لإدارة الاستثمارات، أن تصل إجمالي التدفقات إلى صناديق المؤشرات المتداولة المدرجة في الولايات المتحدة إلى 2.3 تريليون دولار بنهاية العام.

واستحوذت صناديق المؤشرات المتداولة للأسهم على النصيب الأكبر من التدفقات منذ بداية العام، بأكثر من تريليون دولار، تلتها صناديق الدخل الثابت بتدفقات تجاوزت 469 مليار دولار.

وعلى مستوى القطاعات، سجلت صناديق المؤشرات المتداولة لقطاع التكنولوجيا أكبر تدفقات منذ بداية العام، بأكثر من 59 مليار دولار، بينما سجلت الصناديق المرتبطة بالقطاع المالي أكبر صافي تدفقات خارجة، تجاوزت 3.8 مليار دولار.

الأسهم الأميركية في صدارة التدفقات

وبحسب التوزيع الجغرافي، استقطبت الصناديق التي تتبع الأسهم الأميركية أكبر حجم من التدفقات هذا العام، بنحو 655 مليار دولار، تلتها الصناديق التي تتبع أسواق الدول المتقدمة خارج الولايات المتحدة، بتدفقات بلغت 150.4 مليار دولار.

وقال بارتوليني إن المستثمرين يواصلون تفضيل صناديق المؤشرات المتداولة كأداة رئيسية لتخصيص رؤوس الأموال وبناء المحافظ الاستثمارية والتكيف مع تغيرات ظروف

ودفعت الحماسة تجاه الذكاء الاصطناعي ونتائج الأعمال القوية الأسهم الأميركية إلى مستويات قياسية في وقت سابق من العام، لكن مخاوف التضخم الناجمة عن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب ارتفاع عوائد السندات، تسببت في زيادة تقلبات الأسواق خلال الشهر الماضي.

السوق، في حين لا تزال صناديق الاستثمار المشتركة تعاني من تدفقات خارجة مستمرة.

مكاسب قوية لصناديق الأسهم

وحتى صباح الجمعة، ارتفع صندوق فانغارد إس آند بي 500، أكبر صندوق مؤشرات متداول في العالم من حيث الأصول المدارة، بأكثر من 13% منذ بداية العام

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطور
الشتاء

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

بيانات الوظائف الضعيفة تمنح الفيدرالي وقتاً قبل قرار الفائدة المقبل

قالت بيث هاماك، رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند، إن تقرير الوظائف الأميركي لشهر سبتمبر أيلول يتماشى مع الاتجاه الأخير للتوظيف، مشيرة إلى أن أمامها وقتاً قبل أن تضطر إلى اتخاذ قرار بشأن الخطوة المقبلة للسياسة النقدية.

وأضافت هاماك أن تقرير الوظائف لشهر سبتمبر أيلول، الذي أظهر زيادة تبدو ضعيفة في التوظيف بلغت 29 ألف وظيفة، وارتفاع معدل البطالة إلى 4.2%، يتماشى مع الأداء الأخير لسوق العمل.

وقالت هاماك: «في المتوسط، شهدنا خلال الأشهر الـ12 الماضية إضافة 41 ألف وظيفة جديدة شهرياً، وهذا يتماشى إلى حد كبير مع تقديري لمستوى التعادل» في سوق العمل، مضيفة أن ذلك يشير بدوره إلى اتجاه نحو استقرار التوظيف. وقالت هاماك: «سيكون لدينا الكثير من المعلومات الإضافية قبل اجتماعنا في نهاية الشهر، ولذلك لا يزال أمامنا الكثير من الوقت لاتخاذ قرار بشأن الموقف المناسب للسياسة النقدية، بما يضمن الوفاء بجانبنا تفويضنا».

كانت هاماك من المؤيدين المستمرين والمبكرين لرفع أسعار الفائدة بهدف خفض ضغوط التضخم، التي ترى هي وزملاؤها في البنك المركزي أنها لا تزال مرتفعة للغاية.

وقال عدد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع إن البنك المركزي لديه وقت لتقييم البيانات قبل اتخاذ قرار برفع أسعار الفائدة مجدداً.

ورفع الاحتياطي الفيدرالي الشهر الماضي النطاق المستهدف لسعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، إلى ما بين 3.75% و4%، في وقت أشار فيه المسؤولون إلى توقعاتهم بزيادة أخرى قبل نهاية العام.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

50300624 **الاقتصادية**
ALEQTISADYAH

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

صدقت «الاقتصادية» وسبقت

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الحكومة 20 أكتوبر

الحكومة 20 أكتوبر

الحكومة 20 أكتوبر



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf